الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم إدارة الاعمال

تمكين المرأة اقتصادياً وريادة المشروعات الصغيرة اثناء فترة الحرب

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس

إعداد

بشرى حسن عبدالله القربي

خولة جابر مصلح الرداعي

فاطمة عبدالتواب راجح القدسي

زكية أحمد ناصر المصعبي

علياء عمر هاشم صدقه

تحت إشراف الدكتور

جميل الجويد

2022/2021م


بسم الله الرحمن الرحيم

الآيـة

قال تعالى

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

صدق الله العظيم

الإهداء

أهدي هذا البحث إلى كل فرد من أفراد عائلتي الذين كانوا سنداً وعوناً ودافعاً لي في إكمال دراستي بشرى حسن القربي

اهدي بحث تخرجي الى الراحل الباقي في قلبي ابي واهدي تخرجي الى امي الغالية واخواني ولمن كان عوناً لي ولكم احبتي خوله جابر مصلح الرداعي

أهدي هذا البحث لمن كان رحيلهُ وجعً لي "أبي الحبيب" رحمة الله تغشاه.

ولأمي الحبيبة حفظها الله. ولإخوتي وأخواتي ولكل من كان لي سندًا وعوناً في سنين دراستي فاطمة عبد التواب القدسي

اولاً الشكر لله تعالى اهدي بحث تخرجي لأمي الحبيبة حفظها الله ولابي الغالي رحمه الله ولإخواني ولكل من ساندني في مسيرتي الدراسية وكانوا عوناً لي

زكيه احمد المصعبي

الفضل اولا لله عز وجل لما وصلت اليه اهدي تخرجي إلى من تمنى لي النجاح والتوفيق إلى من ساندني وتمنى لي الخير شكر كبير لأعظم شخصين ابي وامي شكرا لمن ساندني في مسيرتي زوجي الغالي *علياء عمر هاشم صدقه*

الشكر والتقدير

الحمدالله والشكر لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، عدد خلقه ورضا نفسه وزنة عرشه ومداد كلماته على ان منّ علينا بإنجاز هذه الدراسة، والصلاة والسلام على أفضل الخلق نبينا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم تسليما كثيرا.

نتقدم بالشكر لله سبحانه وتعالى اولاً واخيراً الذي وفقنا واعاننا في اتمام هذه الدراسة.

كما نتقدم بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/خالد العليمي عميد كلية العلوم الادارية والمالية على كل ما قدمه لنا من نصح وارشاد في مسيرتنا الدراسية.

كما نتوجه بالشكر الجزيل للدكتور /جميل الجويد على ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء

موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

وكما ايضا نتقدم بالشكر والتقدير لكلاً من الدكتور الفاضل /محمد الصيادي والدكتور/محمد الشوكاني والدكتور/محسن عبدالله مثنى

على ملاحظاتهم وتوصياتهم المتميزة بما يتعلق بمناقشة مشروع التخرج.

وايضاً نتقدم بالشكر والامتنان لكافة الدكاترة والاساتذة كلاً باسمة وصفته على تعاونهم ومد يد العون والمساعدة لمساندتنا ووصولنا لهذه المرحلة.

واخيراً نتقدم بالشكر الى جميع الاهل والاصدقاء ولكل من كان له دور من قريب او بعيد وكل من ساهم وساعد في انجاز واتمام هذا البحث.

والله ولي التوفيق

قائمة المحتويات

الفهرس	الصفحة
البسملة	ب
الآية	ت
الإهداء	ث
الشكر والتقدير	ج
قائمة المحتويات	ح
ملخص البحث	خ
Abstract	ذ
الفصل الاول: الإطار العام للبحث	
المبحث الأول: منهجية البحث	1
المقدمة	2
مشكلة البحث	3
أهداف البحث	3
أهمية البحث	4
فرضيات البحث	5
منهجية البحث	5
حدود البحث	5
مصادر جمع المعلومات	5
المفاهيم والمصطلحات	6
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	
الدراسات السابقة	6
الفصل الثاني: الإطار النظري	
المشاريع الصغيرة	
التعريف المشروعات الصغيرة	9
صعوبات تحديد تعريف المشروعات الصغيرة	10
العوامل التي الى صعوبة تعريف المشروعات الصغيرة	10

معايير تحديد ماهية المشروعات الصغيرة	12
خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة	13
أهمية المشروعات الصغيرة	16
اشكال المشروعات الصغيرة	17
دور المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني	18
الاثار الاجتماعية المشروعات الصغيرة	19
الاشكال القانونية المشروعات الصغيرة	19
مصادر تمويل المشروعات الصغيرة	20
معوقات تمويل المشروعات الصغيرة	21
مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة	22
مفهوم التمويل في المشاريع الصغيرة	22
أهمية التمويل في المشروعات الصغيرة	23
العوامل المحددة للتمويل في المشروع	24
طرق التمويل واشكاله	26
الفصل الثالث:- تمكين المرأة اقتصادياً	
مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة	29
التمكين كأحد ركائز التنمية البشرية	30
حقائق حول المشاركة الاقتصادية للمرأة وردم الفجوة الجندرية في الدول العربية	31
أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة	35
مؤشرات تمكين المرأة	36
مشاكل المرأة المعُيلة	37
الفصل الرابع: الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: إجراءات البحث	
منهجية البحث	46
مجتمع البحث وعينة البحث	46
مقياس أداة الدراسة الميدانية	47
صدق أداة الدراسة	48
الأساليب الإحصائية المستخدمة	50

1: التوزيع التكراري والنسب المئوية	50
2: المتوسط الحسابي	50
3: الانحراف المعياري	50
أولا: الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة	51
ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان	56
المحور الأول: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب	56
المحور الثاني: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب	59
المحور الثالث: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب	62
ثالثاً: عرض النتائج الاجمالية محاور الدراسة	64
النتائج والتوصيات	65
أولا: النتائج	65
ثانياً: التوصيات	66
المراجع العربية	67
الملاحق	68
الاستبيان	69

الفصل الاول / الإطار العام للبحث:

المبحث الأول: منهجية البحث

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن هناك علاقة سببية تبادلية بين تمكين المرأة والتنمية، إذ ترتبط فكرة تمكين المرأة بما يسمى ب: "مفهوم رأس المال الاجتماعي" (2008، سوان)، والتمية المدفوعة باعتبارات المجتمعات المحلية، وتساهم هذه المفاهيم معاً في الجهود المبذولة لتقليل الفقر. ومن هنا أصبح تمكين المرأة هدفاً اساسياً لكثير منى المشاريع التنموية الحكومية، أو تلك المشاريع التابعة للام المتحدة، لأنه حسب التعريف الذي وضعه البنك الدولي، فان تمكين المرأة يشكل أحد العناصر الأساسية، للتقليل من الفقر بالإضافة إلى كونه عنصراً أساسياً في التنمية، وبالتالي فإن زيادة تمكينها اقتصاديا يؤدي ليس فقط لتحسين حالها، وإنما يؤدي إلى تحسين المجتمع كله (2005، كبير). وتشكل المرأة ما يزيد بقليل عن نصف سكان العالم، لكن مساهمتها في المستويات المقايسة للنشاط الاقتصادي والنمو والرفاهية ما تزال أقل بكثير من المستوى الممكن. وعلى الرغم مما تحقق من تقدم ملموس في العقود القليلة الماضية، ما تزال مشاركة الاناث في سوق العمل أدنى من مشاركة الذكور (منظمة العمل الدولية، 2015)، وقد زادت مشاركة النساء في قوة العمل في الدول العربية خلال السنوات الثلاثين الماضية بمعدلات لا تتجاوز واحداً في المئة، والاسوأ من ذلك أنه وعلى الرغم من أن الفجوة بين النساء والرجال في الكثير من الدول النامية كاليمن تضيق باطراد، إلا أنها على العكس من ذلك في الدول العربية، تزداد اتساعا، مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة بوجه عام (2015، المركز الدولي) فقد بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة، حسب تقرير التنمية البشرية، الصادر عن الأمم المتحدة لعام (2015) ما نسبته (50%) للنساء، و (77%) للرجال، وبلغت نسبة العاملين من الذين بلغوا سن العمل (15 سنة وأكثر) (72%) للرجال، و (47%) للنساء، وبلغت نسبة العمل المدفوع الاجر (59%)، تتوزع بين (38%) للرجال، و(21%) للنساء، أي أن حصة الرجال ضعف حصة النساء، أما بالنسبة إلى العمل غير مدفوع الاجر، والذي تبلغ نسبته (41%) فإن هذه النسبة تتوزع بين (31%) للنساء، و (10%) للرجال، أي أن للنساء، ثلاثة أمثال حصة الرجال (برنامج الأمم المتحدة النمائي، 2015)، وتعتبر معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة باليمن واحدة من أدنى المعدلات على مستوى العالم، وقد أدى الانهيار الاقتصادي الناجم عن الصراع الجاري إلى تدمير هيكل سوق العمل في اليمن، إذ تشير البيانات المتاحة إلى أن النساء العاملات تضررن عموماً جراء الصراع أكثر من قرنائهن من الرجال، فبالتناسب، فقدت نسبة أكبر من النساء وظائفهن، كما كانت المشاريع المملوكة للنساء من أكثر المشاريع التي تعرضت للإغلاق، إلا أنه وفي وقت لاحق، دفعت الحرب المطولة مزيداً من النساء إلى العمل، غالباً بسبب فقدان مصدر الدخل الناتج عن الأزمة الاقتصادية، أو فقدان الأسرة معيليها من الرجال، أي أن دخول المزيد من النساء إلى سوق العمل كان بسبب تداعيات الصراع الاقتصادية، وليس بسبب أي تمكين اقتصادي مخطط له للنساء.

مشكلة البحث:

تعد التنمية هي الهدف الذي تتطلع إليه كافة المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، وتعتبر المجتمعات النامية هي أشد المجتمعات حاجة للتنمية لإيجاد الحلول للكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تعاني منها هذه المجتمعات (الحيدري وآخرون، 1999، 19) وتعتبر التنمية للدول النامية أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة المنشودة، فالاتجاه نحو تنمية المجتمعات النامية يمثل حجر الزاوية في تقدم المجتمع ككل. وإذا كانت جميع فئات المجتمع لها دور هام وحيوي في مجال التنمية، **فإن فئة المرأة اليمنية تعد من الفئات الأكثر حاجة للحصول على مزيد من الرعاية والاهتمام بقصد إدماجها وتعظيم دورها في مجال التنمية** (الزغبي والسيد، 1995، 22) وعلى الرغم من أن الفجوة بين النساء والرجال في الكثير من الدول النامية كاليمن تضيق باطراد، إلا أنها على العكس من ذلك في الدول العربية، تزداد اتساعا، مع استمرار ارتفاع معدلات البطالة بوجه عام ولا شك أنه من بين القطاع العريض للسيدات اليمنيات فإنه من الضروري الاهتمام بفئة النساء المعيلات، حيث تواجه هذه الفئة من السيدات ظروفاً اجتماعية واقتصادية بالغة الصعوبة.

1- ما العلاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب؟

2- ما العلاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب؟

3- هل هناك علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب؟

أهداف البحث:

1- التعرف على تمكين المرأة اقتصادياً وريادة المشروعات الصغيرة اثناء فترة الحرب.

2- التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب.

3- التعرف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب.

أهمية البحث:

علمية:-

1- ندرة الدراسات التي تناولت قضية تمكين المرأة بصفة عامة والدراسات التي تناولت العلاقة بين المشاريع الصغيرة ودورها في تمكين المرأة اثناء في الحرب في الجمهورية اليمنية.

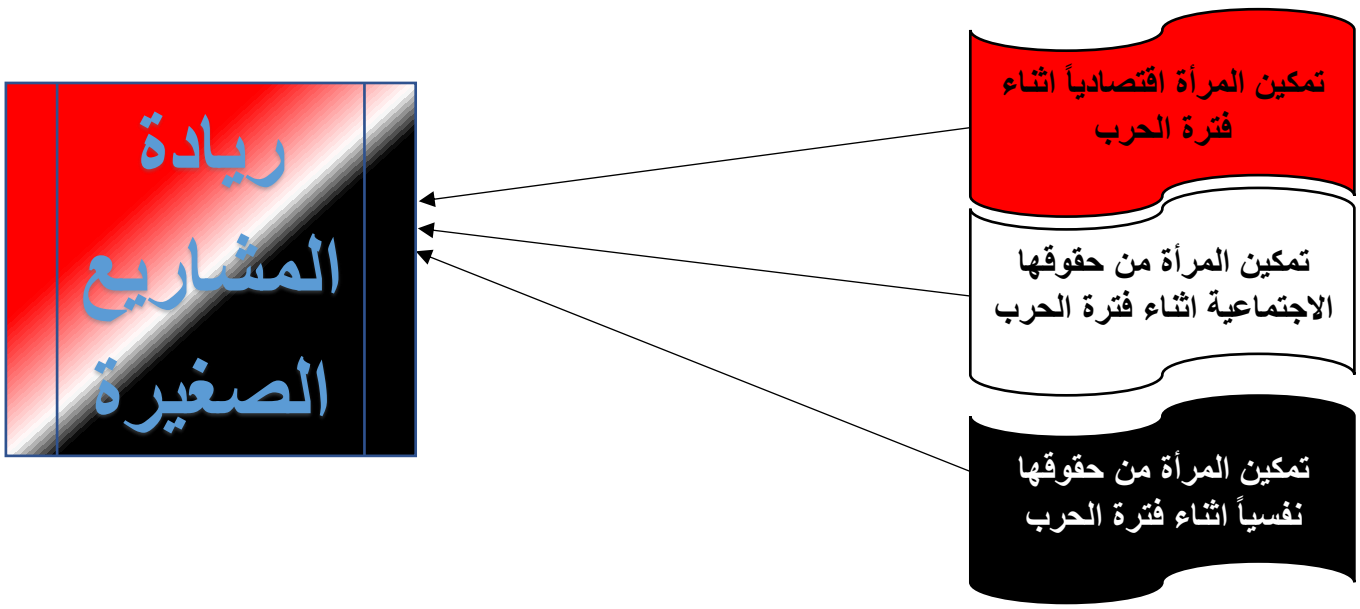
2- الاتساق مع ما أكدت عليه كثيراً من الكتابات والبحوث والدراسات العلمية وما يشير إليه الواقع الاجتماعي وترصده وسائل الإعلام المختلفة من تردي أوضاع وأحوال اعمال قطاع المرأة خاصة في ظل الازمات المجتمعية الطاحنة والحرب ويزداد الامر سوءً مع انتشار الامراض والاوبئة الفتاكة.

عملية: -

1- يعتبر موضوع تمكين المرأة من القضايا الاجتماعية المعاصرة نظراً لتعاظم الدور الذي يمكن أن تلعبه المرأة في عملية التنمية والذي يستلزم ضرورة توجيه الاهتمام والبحث في الموارد نحو رفع وزيادة قوة المرأة ومكانتها لزيادة مشاركتها بفاعلية في عملية التنمية.

2- تركز الدراسة الراهنة على موضوع هام وحقيقي وهو تمكين المرأة اجتماعياً، واقتصادياً، في ظل ظروف ومتغيرات معقدة يمر بها المجتمع اليمني، وكون عملية التمكين جزء جوهري وأساسي في تنمية المجتمع، وتعمل على تعزيز مشاركة المرأة في جهود التنمية.

3- تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تركز على التعرف إلى دور المشاريع الصغيرة المدارة من قبل السيدات في الجمهورية اليمنية. التي تهدف إلى دفع عجلة الإنتاج اليمنية وتحسين مستوى معيشة المرأة والحد من مشكلتي الفقر والبطالة.



فرضيات البحث: من اجل الاجابة على تساؤلات المشكلة تم صياغة الفرضيات التالية:

1- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب والمشاريع الصغيرة.

2- توجد علاقة بين تمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب والمشاريع الصغيرة.

3- توجد علاقة بين تمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب والمشاريع الصغيرة.

منهجية البحث:

المنهج الوصفي التحليلي الذي يسهم في التعرف على ظاهرة الدراسة ووضعها في اطارها الصحيح وتتميز بطريقتها الواقعية في التعامل مع مشكلة البحث نظراً لوجود الباحث في قلب الميدان او المكان المتعلق بالدراسة ولذلك اعتمدت في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي.

حدود البحث:

زمانية- 2021-2022

مكانية:- منظمة سميبس إضافة الى توزيع استبيانات بشكل الكتروني

موضوعية:- تمكين المرأة اقتصادياً وريادة المشروعات الصغيرة اثناء فترة الحرب.

مجمع عينة البحث:- سيدات الاعمال والمتطوعات والعلاقات العامة الطامحات لفتح مشاريع خاصة.

مصادر جمع البيانات

يتم جمع البيانات لتحقيق أهداف واختبار الفرضيات البحث كالاتي:

- **مصادر أولية:**

وتعتمد على البيانات التي تم جمعها من الميدان عبر الاستبيان الذي تم توزيعه على عينة الدراسة. كأداة رئيسة والتي تم تصميمها خصيصاً لهذا الغرض.

- **مصادر ثانوية:**

تم فيها الاعتماد على المراجع والكتب والدوريات وتقارير المؤسسات والشركات وقد تم جمع المتاح من تلك المراجع وبما يخدم أهداف الدراسة.

المفاهيم والمصطلحات

المشاريع الصغيرة: هو كل مشروع يكون عدد العاملين فيه محدود، ولا يحتاج أصول رأسمالية ضخمة وكثيرة لعمله، وتكون ملكيته محصورة بصاحب المشروع أو شريك آخر، ويمارس نشاطه ضمن منطقة جغرافية محدودة.

تمكين المرأة اقتصادياً: يُعد التمكين من أكثر المفاهيم اعترافاً بالمرأة عنصراً مهما من عناصر تنمية المجتمعات، إذ يسعى للقضاء على جميع مظاهر التمييز التي تتعرض لها، ورغم الاختلاف في تحديد مجالات التمكين؛ فإنه يصب في مفهوم القوة، باعتباره يحقق للمرأة القدرة على التحكم في ظروفها وفرصها، إضافة إلى قدرتها على ممارسة حقها في الاختيار والمشاركة دون تمييز من الجنس الآخر.

الدراسات السابقة

1- دراسة الاعرج 2007 "المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية".

هدفت إلى دراسة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل وإيجاد الدول العربية من خلال التعرف إلى مفهوم المشاريع الصغيرة، فرص العمل في وأهميتها بالنسبة إلى الدول العربية حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي المتسق وأهداف الدراسة. وقد خرجت هذه الدراسة بعدد من النتائج أهمها:

1- قضية تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة تحتل أهمية كبيرة لدى صناع القرار.

2- يمكن أن تلعب المشاريع دوراً هاماً في التشغيل وإيجاد فرص عمل جديدة.

2- دراسة منيرة الناهض 2005 "(عوامل مؤثرة في صنع القرار والتمكين عند المرأة السعودية)":

واستهدفت الكشف عن العوامل المساعدة لتحقيق الهدف الثالث من أهداف الألفية والخاص بتمكين المرأة. وقد توصلت الدراسة الى أن الشريعة الإسلامية تؤثر في تقسيم الأدوار داخل الأسرة، وأن النساء في الغالب واعيات لحقوقهن الأسرية بسبب التربية الدينية القوية ولكن يختلفن بين التفسير المستنير والمتشدد وبين من تتمكن من حقوقها الشرعية، وتلك التي لا تتمكن لأسباب مختلفة. كما أوضحت الدراسة أن الممارسات المجتمعية العامة قد تتعارض مع قناعات المرأة الدينية. ويتضح من

خلال للدراسات السابقة التي تناولت تمكين المرأة بالدراسة والتحليل أن معظم الدراسات أكدت على أهمية قضية تمكين المرأة على الساحة العالمية وفي ظل المتغيرات العالمية التي نمر بها، كما أن هناك اتفاق بين تلك الدراسات على أن الاهتمام بقضايا المرأة العربية بصفة عامة إلا ان تلك القضايا لم يعد ينظر اليها في نطاقها الضيق من حيث العلاقة بين الجنسين فقط أو من خلال انقلاب هيكل السيطرة لصالح المرأة بدلاً من الرجل بل أصبح النظر إليها من خلال أبعاد تنموية ومجتمعية شاملة.

3- دراسة أبو نحلة (2005) "مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده":

حول مشاركة المرأة العربية في النشاط الاقتصادي وعوائده، التي وجدت أن نسبة مشاركة المرأة العربية في القوى العاملة هي أدنى من النسبة العالمية، وأدنى من النسب التي يحتلها الرجل، وخلصت الدراسة إلى أن تدني مشاركة المرأة في العمل الرسمي، والنشاط الاقتصادي يعود إلى أن وضع النساء العربيات في العمل متأثر بعوامل ثقافية ودينية، إضافة إلى أبعاد النوع، والطبقة الاجتماعية.

4- دراسة ماسون وسميث 2003 "قياس تمكين المرأة المتزوجة في المجال العائلي":

وتوصلت نتائجها إلى أن معايير النسق النوعي تلعب دوراً في تحديد طبيعة تمكين النساء في المجتمع أكثر من الخصائص الشخصية والأسرية، وأن السمات المجتمعية تعد أكثر تأثيراً من السمات الفردية الشخصية والسرية في تفسير الاختلافات في تمكين المرأة في المجتمع وأن عملية التمكين متداخلة ومتعددة الأبعاد وأن حصول المرأة على التمكين في بعد معين لا يعنى بالضرورة تمكينها في أبعاد أخرى.

علاقة هذه الدراسة بالدراسات السابقة:

يلاحظ من الدراسات السابقة أن القاسم المشترك بينها هو تنمية المشروعات الصغيرة، من حيث إبرازها مفهوم التنمية وطرقها، وتشابهت بعض من الدراسات السابقة مع الدارسة الحالية من ناحية المشكلات التمويلية التي تواجه المشروعات الصغيرة التي تخص المرأة. كما أن غالبية الدراسات السابقة والدراسة الحالية استخدمت المنهج الوصفي التحليلي كونه أصبح أحد اهم المناهج للبحث العلمي، واعتمدت على أخذ العينة من المجتمع الأصلي واستخدمت الاستبيان كأداة لجمع البيانات. وتختلف هذه الدارسة عن الدراسات السابقة، من حيث أن معظم الدراسات السابقة تناولت تمكين المرأة بشكل عام او في دول أخرى لذلك تتميز هذه الدراسة بانها ركزت على المرأة اليمنية التي تصر بشكل كبير على تحقيق اكتفاء مالي وذاتي لنفسها رغم جميع الظروف المحيطة وهذه تعتبر نقطة القوة والاساس لهذه الدراسة.

الفصل الثاني / الإطار النظري للبحث:

المشاريع الصغيرة

تمهيد

أصبح مصطلح المشاريع الصغيرة منتشر انتشاراً واسعاً في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية فهو يعبر عن نوع معين من المؤسسات التي تمارس نشاطاً اقتصادياً، لكنه من الصعب جداً تقديم صورة واحدة للمؤسسات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم، وذلك لاختلاف السياسات والتوجهات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية للدول، فقد اختلفت التعريفات وتناقضت التفسيرات حول ماهية المؤسسات الصغيرة وطبيعتها ومعاييرها إلا أنه وبالإجماع وتوافق الرأي بين غالبية الدارسين على أهمية دور هذه المؤسسات في مختلف الدول إذ تعتبر من أهم التنظيمات التي يعتمد عليها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لما تتميز به من ديناميكية ومرونة.

تعريف المشاريع الصغيرة:

سار العالم خلال الربع الأخير من القرن العشرين اتجاه متعاظم نحو تمجيد الحجم الصغير من المشاريع وارتفع شعار أن الصغير هو الجميل. بمعنى أن الوحدة الانتاجية الصغيرة هي التي تحقق الابتكار وكل تحسين في جودة مخرجاتها، من حيث كان الاتجاه المستقبلي في كثير من البلدان نحو التأكيد على أهمية المشروع الصغير. ورغم ذلك الاتجاه لا يوجد أتفاق حول تعريف جامع لهذا المشروع. وحيث يختلف الزمان والمكان. (عباس حسن منوفلي، 1990)

وقد أظهرت الدراسات التي اجريت على قطاع الصناعات الصغيرة أن هناك ما يتجاوز خمسين من الصناعات الصغيرة والعديد من الدول ليس لها تعريف رسمي لهذا النوع من الصناعات في حين دولاً أخرى بها تعريفات عديدة ومختلفة تضم ملكيات فردية وأعمالاً اسرية وشركات تضامن بها عدد صغير من العمال وصناعات الكوخ والحرفيين. (بدر الدين عبدالرحيم، 1996)

عليه فهناك ثمة صعوبة في تعريف الصناعات الصغيرة حيث لا يوجد لها حتى الآن تعريف متفق عليه دولياً وذلك لعدة أسباب منها اختلاف مراحل النمو الصناعي ومدى التقدم التكنولوجي. وكذلك الظروف الاقتصادية السائدة من بلد لآخر. فما يعتبر متوسط أو كبير في دولة نامية مثلاً يعتبر من المشاريع الصغيرة في دولة متقدمة.

صعوبة تحديد تعريف المشاريع الصغيرة

أصبح في الوقت الحاضر مصطلح المؤسسات الصغيرة يستخدم استخداماً واسعاً في التشريعات القانونية والحياة الاقتصادية في مختلف الدول والمنظمات العالمية، وعلى الرغم من ذلك يبقى ليس لها تعريف دقيق وشامل متفق عليه، فمفهوم المؤسسات الصغيرة يضم العديد من فئات المؤسسات الاقتصادية والتي هي ليست متجانسة الأحجام والفروع والتقنيات، كما أن المؤسسات تختلف باختلاف مستويات نمو الدول ومقوماتها الصناعية، حيث تتصف في البلدان الصناعية بالديناميكية والتجديد على عكس المؤسسات الصغيرة في الدول النامية. وبمعنى آخر أن كثرة التعريفات المستخدمة جعل مفهوم هذه المؤسسات غامضاً ويثير الكثير من الجدل في الأوساط الدولية، فهناك بعض الدول تعتمد على معيار حجم العمالة والبعض الآخر يقتصر على رقم الأعمال، والدليل على ذلك أنه أحصت بعض الدراسات أكثر من 50 تعريفاً في 75 دولة، وترى لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنه لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه إلى حد الآن، كما يستحيل في كثير من الدول النامية إيجاد تعريف لها وذلك لكثرة المنشآت التي تعمل في القطاع غير الرسمي، وهذا بطبعه يؤدي إلى صعوبة القيام بمقارنات دولية حتى ولو وجدت الإحصاءات. (سمير سحنون، 2006، ص23)

العوامل التي ادت إلى صعوبة تعريف المشاريع الصغير

1- العوامل الاقتصادية:

1. **اختلاف مستويات النمو:**

يتمثل هذا الاختلاف في التفاوت في درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية، والذي يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة من تطور في التكنولوجيا المستعملة وكذلك وزن الهياكل الاقتصادية فيها من مؤسسات ووحدات اقتصادية أخرى، فالمؤسسة الصغيرة في اليابان مثلاً، أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع آخر يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية كالجزائر أو تونس، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والاجتماعية، (يوسف قريشي، 2005، ص15) وكذلك الحال بالنسبة لمؤسسة تعتبر كبيرة في اليمن في حين تظهر كمؤسسة متوسطة أو صغيرة في دولة صناعية كاليابان.

وانطلاقاً من هذا الجانب يتبين أن تعريف المؤسسات الصغيرة يختلف من بلد إلى آخر تبعاً لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول

2. **تنوع الأنشطة الاقتصادية:**

يمكن أن تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى أربعة قطاعات رئيسية: (غول فرحات، 2008، ص18)

1. **القطاع الأول** يضم المؤسسات المتخصصة في الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها وتربية المواشي، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري.
2. **القطاع الثاني** ويتمثل في الصناعة أي المؤسسات الصناعية، وتشمل مختلف المؤسسات التي تعمل على تحويل المواد الطبيعية إلى منتجات قابلة للاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط، وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل المواد الزراعية إلى منتجات صناعية مختلفة، بالإضافة إلى تحويل وتكرير المواد الطبيعية من معادن وطاقات (الصناعات الاستخراجية).
3. **القطاع الثالث** يضم المؤسسات الخدماتية، أي المؤسسات المنتجة للخدمات كالتوزيع، النقل، السياحة والتأمين.
4. **القطاع الرابع** ظهر نتيجة التطور الذي عرفه قطاع الخدمات في السنوات الأخيرة والذي يتمثل في المؤسسات التي تمنح الخدمات في لمؤسسات أخرى كالإعلام الالي، الاستثمار.

ويؤدي الاختلاف في النشاط الاقتصادي للمؤسسات إلى اختلاف الهيكل التنظيمي والمالي لها، فعند المقارنة بين مؤسسات القطاع الصناعي ومؤسسات القطاع الخدماتي نجد أن الأولى تتميز بهيكل تنظيمي معقد نظراً لأنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة وهياكل ومعدات ضخمة وعدد كبير من الأيدي العاملة، عكس المؤسسات الخدماتية التي تتميز ببساطة الهيكل التنظيمي في أغلب الأحيان لأن نشاطها يعتمد على عناصر دورة الاستغلال واستخدام عدد أقل من الأيدي العاملة، لهذا فإنه يمكن تصنيف المؤسسة الصناعية الصغيرة أو المتوسطة كمؤسسة كبيرة في القطاع الخدماتي نظراً لحجم استثماراتها ورؤوس أموالها. (زوبير عياش، 2013، ص3)

وبالتالي نجد أنه من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى تعريف موحد وشامل للمؤسسات الصغيرة.

5. اختلاف فروع النشاط الاقتصادي: (عثمان لخلف، 2003، ص5)

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد معين من الفروع الاقتصادية، حيث ينقسم النشاط التجاري مثلاً إلى تجارة بالجملة وتجارة بالتجزئة، أو إلى تجارة داخلية وتجارة خارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الاستخراجية ومؤسسات الصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدداً من الفروع الصناعية، بحيث تتفرع الصناعة التحويلية إلى المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية الأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته ...الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه

نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة التي تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى تنشط في الصناعة الغذائية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

2- العوامل التقنية:

6. يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات، فاذا كانت المؤسسة أكثر اندماجا فهذا يؤدي بعملية الإنتاج لكي تكون موحدة ومتمركزة في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسة إلى الكبر والتوسع، أما إذا كانت العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة على عدد من المؤسسات فإن هذا يؤدي إلى ظهور مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم

معايير تحديد ماهية المشاريع الصغيرة

في كافة دول العالم هناك جهات مختلفة تقوم بوضع معايير أو أسس يتم من خلالها تحديد ماهية المشروع الصغير من خلال تصنيف المشاريع من حيث الحجم إلى (كبير وصغير) وكذلك من حيث النوع والنشاط وهذه المعايير والأسس تختلف من دولة إلى أخرى. ومن هنا يأتي الاختلاف في تحديد المشاريع الصغيرة وهذا الاختلاف نابع من اختلاف الأوضاع الاقتصادية والديمقراطية (السكانية) والاجتماعية...الخ وبناء على هذه المعايير يتم تحديد التعامل مع المشاريع من حيث المساعدات والتسهيلات الحكومية لها ومعاملتها ضريبياً.

وأهم هذه المعايير:

1. استقلالية الإدارة والملكية.
2. محدودية نصيب المشروع من السوق الذي ينتمي اليه.
3. انخفاض عدد العاملين في المشروع.
4. انخفاض القيمة السنوية المضافة للمنشأة.
5. انخفاض مسؤولية المنشأة تجاه الحكومة (الضرائب).
6. محدودية إجمالي الأموال المستثمرة في المشروع.
7. محدودية الأرباح المتحققة.

بالنسبة للمعيار الأول استقلالية الإدارة والملكية وكذلك المعيار الثاني محدودية نصيب المشروع في السوق الذي ينتمي إليه هذين المعيارين أساسيين لاعتبار المشروع صغير أم لا.

أما بالنسبة للمعيار الثالث وهو انخفاض عدد العاملين في المشروع فهذا يختلف من بلد إلى أخر باختلاف الاوضاع الاقتصادية والنشاط الاقتصادي والتركيب السكاني وعدد السكان في الدول وعوامل أخرى. فعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرته لإدارة المشاريع الصغيرة الأمريكية بحدود 250 عامل ويمكن تجاوز هذا الرقم ليصل إلى (1500) عامل في بعض الحالات.

وكما حددت المنظمة القيمة السنوية المضافة بأن لا تتجاوز 5.4 مليون دولار واجمالي الاموال المستثمرة لا يزيد عن 9 مليون دولار والارباح المتحققة خلال العامين الاخيرين لا تتعدى (450) ألف دولار. وهذه الارقام تمثل حدود قصوى. (توفيق، 2002، ص166)

خصائص ومميزات المشاريع الصغيرة

تعتبر المشاريع الصغيرة في غالبية دول العالم الدعامة والركيزة الأساسية للبناء الاقتصادي وطوق النجاة في كثير من البلدان عند بروز المشكلات خاصة مشكلة البطالة ويمكن القول إن تعريف المشاريع الصغيرة يستند عليه من خصائص ومميزات هذه المشاريع. ومنها أهم مميزات المشاريع الصغيرة على اختلاف أنواعها.

1- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل:

فالمشروع الصغير يتميز بقلة عدد العاملين فيه ومحلية النشاط وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الالفة والمودة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعملاء ورفع التكلفة وتجاهل الالقاب الرسمية عند الحديث فهذا الأمر يجعل تقديم الخدمة أو المنتج أو السلعة يتم في جو يسود فيه طابع الصداقة بين عملاء المشروع الصغير وتتكون بينهم علاقات شخصية تأخذ طابع الود والصداقة.

2- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق:

سوق المشاريع الصغيرة محدود نسبياً والمعرفة الشخصية بالعملاء تجعل من الممكن التعرف على شخصياتهم واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر. ولهذا فإن المشاريع الصغيرة

تكون في وضـع أفضـل كثيراً مـن حيث القـدرة علـى متابعـة التطـورات التـي تحـدث علـى رغبـات واحتياجات العملاء.

3- قوة العلاقة بالمجتمع:

مـن أهـم مميزات المشاريع الصغيرة العلاقـة القويـة بـالمجتمع المحلـي المحـيط بهـا. وتنفيـذ المشاريع الصـغيرة مـن تناقـل أخبارهـا بواسـطة أهـل المنطقـة المحيطـة وبالتـالي فهـم يشـكلون فريـق التـرويج لمنتجـات هـذه المشاريع بـل فـي بعـض الاحيـان ولقـوة الـرابط بـين المجتمـع والمشاريع الصـغيرة، تكون المساندة والتفصيل لمنتجـات هـذه المشاريع بـالرغم قـد لا تكون الجـودة هـي الأعلـى والأفضل خاصة عند بداية التشغيل.

4- المنهج الشخصي في التعامل مع العاملين:

من المزايا الهامة التي تتمتع بها المشاريع الصـغيرة التـي تجعلهـا تتفـوق علـى المشاريع الكبيرة هـي العلاقـات الشخصية القويـة التـي تـربط صـاحب العمـل بالعـاملين نظـراً لقلـة عـدد العـاملين والأسلوب وطريقة اختيارهم والتـي تقـوم علـى اعتبـارات شخصية إلـى درجـة كبيرة واحياناً تكـون درجـة قرابـة اسـرية بـين العاملين وصـاحب العمـل. وتمتـاز هـذه المشاريع الصـغيرة بمشـاركة العـاملين وصاحب المشروع مشاكله في العمل وتتجلى هذه في كثير مـن الأحيان فـي تـأخير الأجـور إذا اسـتلزم الأمر. وأحياناً التأخير في العمل (ساعات الدوام). وفي حالـة غياب صـاحب العمـل أو فرصـة يسال العاملين عنه أو يقومون بزيارته.

5- مرونة الإدارة:

المشاريع الصغيرة لهـا القـدرة علـى التكيف مـع ظـروف العمـل المتغيرة إضـافة إلـى الطـابع الغير رسمي في التعامـل سـواء مـع العاملين أو العمـلاء ببسـاطة الهيكل التنظيمي. ومركزية القـرارات حيث لا توجد لوائح جامدة تحكم عملية اتخاذ القرارات إلا أن يرجع إلى خبرة صاحب المشروع وتقديره للمواقـف. نلاحـظ أن المشاريع الصـغيرة أكثـر قـدرة على تقبـل التغير وتثني سياسات جديـدة على العكس من المشاريع الكبيرة التي تكثر فيها مراكز اتخاذ القرار. فالمشاريع الصغيرة مرنة حتـى فـي حـالات معيريـة مثـل الرغبـة فـي الإنسـحاب مـن السـوق أو الوقـت المؤقـت لنشـاط فـالأمر يتوقـف على قرار صاحب المشروع ومتى يقرر ذلك.

6- المحافظة على استمرارية المنافسة:

أن من الحقائق التي لا يمكن اغفالها أن المشاريع الكبيرة والصغيرة تتنافس فيما بينها في مجالات كثيرة. وإذا أخذنا المنافسة من جانب المفهوم الحديث والذي يتمشى مع التطور السريع للنظم الاقتصادية المحاصرة. فالمنافسة الحرة التي يتجسد فيها النظام الاقتصادي القادر على تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي أو الأسلوب الفعال ويرى الباحثون والمحللون والدارسون للوقوف أمام قوى الاحتكار هو تشجيع قرار المشاريع الصغيرة الذي يهدف إلى الاحتكار ولا أحد يستطيع أن ينكر دور المنافسة في الاقتصاد المتطور. فهي أداة فعالة لتحقيق التطور الاقتصادي السريع من خلال تحقيق التغير في خلال الابتكار والتجديد وتظهر المنافسة الحديثة في اشكال عديدة منها:

1. السعر.
2. شروط الائتمان.
3. الخدمة.
4. تحسين جودة الإنتاج.
5. الصراع بين الصناعات في التبديل والتغيير وتجديد الأساليب.

ولكل ذلك بدور حول تحقيق شعور بالرضا عند المستهلك واشباع وتلبية رغباته.

7- التجديد:

أن المشاريع الصغيرة حيث المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات فكثير من إيرادات الاختراع تعود إلى الأفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، كما أن المشاريع الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديث أكثر من المؤسسات العامة لان العاملين الذين يعملون على ابتكار افكار جديدة تؤثر على أرباحهم من بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

وفي حالات كثيرة يقدم أصحاب المشاريع الصغيرة بإتباع أساليب الإنتاج على نطاق واسع إذا توفرت لهم السبل والوسائل لذلك أو يقومن ببيع ابتكاراتهم إلى شركة أكبر لها القدرة على تمويل العملية.

أهمية المشاريع الصغيرة

تأتي أهمية المشاريع الصغيرة باعتبارها العمود الفقري للاقتصاد الوطني ومحركاً أساسياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ما يلي:

1. تمثل المشاريع الصغيرة نحو 90% من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، وتسهم هذه المشاريع بحوالي 46% من الناتج المحلي العالمي، وتساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي للعديد من الدول، فعلى سبيل المثال تساهم المشاريع الصغيرة بنحو 85%، 51% من إجمالي الناتج المحلي في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية على الترتيب وهذا خلال عام 2007 (أبو ناجي،2014،ص28) وفي ليبيا بلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب إحصاء 2006 حوالي 125000 مشروع وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي الليبي نسبة 16% مشروعات خدمية و 7% مشروعات صناعية و 4% مشروعات زراعية وحيوانية (مجلس التخطيط الوطني،2008) وفي اليمن بلغ عدد المشاريع الصغيرة حسب إحصاء 2012 حوالي 430 مشروع وبلغت مساهمتها في الناتج المحلي اليمني نسبة 8% (اتحاد المصارف العربية في اليمن، 2012)
2. تعتبر المشاريع الصغيرة وسيلة أساسية من وسائل مواجهة البطالة، نظراً لطبيعة أنشطتها وما تتميز به من اعتمادها على العنصر البشري، فهي توفر على سبيل المثال حوالي 56% من فرص العمل في بريطانيا وحوالي 75% في الولايات المتحدة الأمريكية والصين (البرغثي، 2014، ص39)،
3. تساهم المشاريع الصغيرة في تصدير السلع والخدمات إلى الخارج الأمر الذي ينعكس على زيادة الدخل القومي وميزان المدفوعات وارتفاع الاحتياطيات من النقد الأجنبي لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية (سلمان، 2013، ص70) فعلى سبيل المثال تسهم المشاريع الصغيرة إسهاماً كبيراً في التصدير لمعظم الدول الصناعية حيث تتجاوز حصتها من الصادرات 50% في ايطاليا وبين 40-46% في الدنمارك وسويسرا و30% في فرنسا والنرويج وبولندا وتشكل حوالي 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الألمانية عام 2000 (سردوك، 2013، ص11)
4. تعتبر المشاريع الصغيرة أحد القنوات الهامة لتعبئة وجذب مدخرات الأفراد وتحويلها إلى استثمارات منتجة بدلاً من الاحتفاظ بها جامدة.

5. تساهم المشاريع الصغيرة في تحقيق التنمية المكانية، لكونها تتسم بالمرونة في التنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق الريفية (عبد الله، 2016، ص154)

أشكال المشاريع الصغيرة

أن الأعمال التجارية الصغيرة منتشرة بشكل كبير في جميع القطاعات الخاصة من الاقتصاد وأن الاهمية النسبية للعمل التجاري الصغيرة.

تختلف من عمل تجاري إلى آخر وهناك مجالات متعددة للنشاط التجاري وأبرزها التصنيع وتكوين السلع والتوزيع (المنتجات) بغض النظر عن كيفية الانتاج وتقديم الخدمات (التي تشمل بعضها تقديم منتج ما)، وهذه النشاطات تشكل الغالبية العظمى لنشاط الشركات التجارية أو المشاريع الصغيرة والتي تأخذ الأشكال التالية: (توفيق عبدالرحيم، مرجع سابق، ص20-22)

1. **التصنيع:**

أن تجميع المتزايد للقدرات في الصناعة قد أدى في السنين الأخيرة إلى توجيه الاهتمام بالمشاريع الصغيرة وأنها تستحوذ على نسبة عالية من العمالة.

وهنا لابد من أن نأخذ بنظر الاعتبار أن الزيادة في عدد السكان رغم التجميع المتزايد في الصناعة إلا أنه يبقى متسعاً كبيراً أمام الشركات الصغيرة (المشاريع الصغيرة) لتتحرك بمرونة عالية بسبب الزيادة السكانية وبالتالي الزيادة في الطلب المحلي على منتجات تلك المشاريع إن كانت استهلاكية أو سلع إنتاجية التي تطلبها المصانع الكبرى وبالتالي فإن المشاريع الصغيرة تنحو مع نحو المشاريع الكبيرة.

2. **التجارة:**

نلاحظ أن هذا النوع من النشاط التجاري واسع الإنتشار ويلعب دور كبيراً جداً في زيادة الناتج القومي من خلال قدرته على رفع مستوى المبيعات للسلع النهائية. هذا بالإضافة إلى أنها تعمل على تشغيل عدد كبير من العمالة رغم أنها تمتاز هذه المحلات بمحدودية رأس المال والقدرات.

ونخلص إلى القول إن عشرات المدورين أو المئات منهم أو الالاف من تجار التجزئة يقومون بخدمة كل مصنع كبير وكما أن معظم السلع الاستهلاكية تمر من خلال مؤسسات البيع بالجملة المؤلفة والتي تعتبر من الاعمال التجارية الصغيرة.

من الواضح أن التاجر الصغير يلعب دوراً رئيسياً في تجميع إنتاج الدولة ويجعله متوفراً للبيع.

3. مؤسسات الخدمات:

إن الشركات العاملة في مجال الخدمات أقدم فعليا مئات الأنواع المختلفة من الخدمات إلى المستهلكين والهيئات الحكومية والمؤسسات العامة والى شركات أخرى وحيث تستخدم الفنيين والأشخاص المحترفين وتقوم بتأجير مهاراتهم.

أن الدور الذي تلعبه صناعة الخدمات في الاقتصاد يتزايد حجمة بشكل كبير ولم يكن هذا الدور قصوراً على عدد هذه المؤسسات بل أن نسبتها أخذت بالزيادة والعامل المهم الذي ساهم في هذا النمو هو أن شراء الخدمات يأخذ نسبة متزايدة من مصاريف المستهلك. وزيادة الوقت المتوفر للراحة الشخصية والرفاهية والحرية وتشعب وزيادة اهتمامات الناس بسبب زيادة الدخول أو توفر المواد (التي تنتج إلى خدمات) بأسعار مناسبة.

دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني:

أن التطور الاقتصادي لأي دولة يعتمد على مدى قدرة مؤسساتها على الانتاج وفق المعايير الاقتصادية وكان لانتشار الشركات الكبيرة والعملاقة دور كبير في ذلك التطور والنهوض في الاقتصاد. وكافة المجتمعات لا تقوم منشأتها الاقتصادية على أساس اقتصادي فقط. ولا أحد يستطيع ان يتجاهل دور المشاريع الصغيرة في النهوض بالاقتصاد القومي وأهميتها في المنظور الاقتصادي لجميع الدول بصرف النظر عن درجة تقدمها.

وتسوق هذه الإحصائية التي تؤكد مدى أهمية المشاريع في الولايات المتحدة حيث تشكل المشاريع الصغيرة 97% من إجمالي عدد المشاريع الأمريكية وتساهم في حوالي 34% من الناتج القومي الإجمالي الأمريكي وتساهم في خلق 58% من إجمالي فرص العمل المتاحة في أمريكا. (توفيق عبدالرحيم يوسف، مرجع سابق، ص22)

جدول رقم (1) النسبة المئوية في فرص العمل في الدول الاتية

الدولة	النسبة المئوية من فرض العمل
كندا	%33
اليابان	%55.7
غانا	%85
الهند	%78
اندونيسيا	%88
الفلبين	%74
نيجيريا	%74

تنزانيا	%63
كوريا	%35

المصدر: توفيق عبدالرحيم يوسف (2002م)، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة

أن المشاريع الكبيرة منها والصغيرة أعمالها مترابطة ولا يمكن أن تكون أي واحدة منها مستقلة في نشاطها عن المشاريع الأخرى. فعمل ونشاط المشاريع الكبيرة لا يمكن أن يتحقق بالشكل الكامل إذا تم استبعاد دور المشاريع الصغيرة والنجاح الذي تحققه يعتبر سبب رئيسي في نجاح المشاريع الكبيرة. هي في الغالب تزود المشاريع الكبيرة بغالبية مستوياتها ومواد الانتاج (أي تعتبر كمواد رئيسية) للمشروعات الكبيرة (إن كان على مستوى تجارة الجملة أو التجزئة).

وكذلك تعتبر كمصدر رئيسي للخدمات التي تحتاجها المشاريع الكبيرة. وزيادة تلك المشاريع يكون أيضاً حافزاً كبيراً للمشروعات الصغيرة لزيادة عددها. وهذا يعتبر دعوة لكل شخص عنده الطموح ليدخل إلى عالم المشاريع الصغيرة حيث أن المكان واسع يستوعب كل من لديه القدرة والمؤهلات والخبرات ليكونوا أصحاب مشروعات صغيرة ناجحة.

الأثار الاجتماعية للمشروعات الصغيرة:

أما من الناحية الاجتماعية فكل فرد فينا يدرك الأثار السلبية للبطالة وما تجره من مشاكل اجتماعية على المجتمع ككل من فقر وتفشي الجريمة والأمراض ...الخ. والمشاريع الصغيرة تساهم بشكل كبير في الحد من البطالة والفقر ورفع مستوى المعيشة وحل كثير من المشكلات التي تواجه المجتمع أو الأفراد في المناطق النائية والريفية من خلال توفير الاحتياجات الضرورية لهم، إضافة إلى زيادة الأساس والإدراك لدى الأفراد بأهمية الترابط والتأخي بصرف النظر عن الدين واللون والجنس، فالكل يتكون لديه الإحساس والوعي بأهمية المحيط الخارجي (البيئة).

الأشكال القانونية للمشروعات الصغيرة:

تختلف الأشكال القانونية للمشروعات الصغيرة من دولة لأخرى، إلا أنه توجد عدة اشكال شائعة ومنها:

1- الملكية الفردية (المشروع الفردي) Sole Proprietorship

2- مشروعات المشاركة Partner ship

3- شركات المساهمة Corporation

4- مشروعات الأشخاص Private corporation

5- مشروعات التوصية البسيطة Limited Partner ship

6- المساهمة العامة General Partner ship

7- الشركات المحدودة Limited Corporation (توفيق عبدالرحيم يوسف، مرجع سابق، ص36)

مصادر تمويل المشاريع الصغيرة

يمكن تصنيف مصادر تمويل المشاريع الصغيرة الى:

1- مصادر تمويل مباشرة: وتشتمل على:

1. **التمويل الداخلي:** ويتمثل هذا التمويل في مدخرات صاحب المشروع أو ثروته الخاصة أو الأرباح الغير موزعة. وفي أغلب الأحيان هذا التمويل يكون غير كاف لإقامة المشروع مما يجعل كثيراً من أصحاب المدخرات الشخصية يعزفون عن إقامة مثل هذه المشاريع (حداد، 2006، ص25)
2. **التمويل الخارجي:** ويتمثل هذا التمويل عادة في الاقتراض من المصارف التجارية والمصارف المتخصصة، ويتميز هذا النوع من الاقتراض بارتفاع تكلفته وبشروطه الصعبة حيث لا ترغب المصارف في إقراض المشاريع الصغيرة، لاعتقادها بأن هذه المشاريع غالباً ما تتعثر في السداد. حيث أن معظم المشاريع الصغيرة لا تملك الاحتياطيات المالية أو الأصول الكافية لمقابلة الضمانات المطلوبة من قبل المصارف، وبالتالي لا يوجد خيار أخر أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلا اللجوء إلى الاقتراض من الأقارب والأصدقاء (النسور، 2009، ص383).

2- مصادر تمويل غير مباشرة: وتشتمل على:

1. **برامج الكفالة المصرفية (ضمان مخاطر القروض):** أن استمرار القيود والصعوبات التي تحد من فرص حصول المشاريع الصغيرة على التمويل المصرفي، قد أسهم في تعليق الفجوة بين المصارف كمؤسسات تمويلية والمشاريع الصغيرة كأنشطة تنموية، وهذا ما يؤكد الحاجة إلى وجود مؤسسة تتولى مهمة الربط بين المشاريع الصغيرة والمصارف، وتساهم في تحسين

فرص تلك المشاريع في الحصول على التمويل وهذا هو الهدف الأساسي لإقامة مؤسسات الكفالة المصرفية (البرغثي، مرجع سابق، ص81)

2. **التمويل التأجيري:** يعتبر التمويل التأجيري أسلوب من أساليب التمويل يقوم بمقتضاه الممول بشراء أصل رأسمالي تم تحديده ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يستلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجاريه محددة للمؤجر كل فترة زمنية مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل، وقد أخذت ظاهرة الاستئجار بالتنامي بعد أن أصبح بإمكان المشاريع الصغيرة استئجار أصول معينة لقاء سلسلة من المدفوعات المستقبلية المحددة بفترة زمنية معينة (رغيب، 2005، ص67)
3. **شركات رأس المال المخاطر:** يرجع تأسيس شركات رأس المال المخاطر إلى المشاكل المالية التي واجهت المؤسسات الصغيرة ويعود الاهتمام برأس المال المخاطر بعد أن لقي نجاح كبير في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وتهدف شركات رأس المال المخاطر إلى تحقيق جملة من الأهداف تصب كلها في تسهيل عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة تتمثل فيما يلي:

1. مواجهة الاحتياجات الخاصة بالتمويل الاستثماري.
2. توفير الأموال الكافية للمؤسسات الجديدة أو العالية المخاطرة والتي يمكن أن تحقق عوائد مرتفعة.
3. بديل تمويلي في حالة ضعف السوق المالي وعدم قدرة المؤسسة على إصدار أسهم وطرحها للاكتتاب (تمام، 2015، ص57).

معوقات تمويل المشاريع الصغيرة

تواجه المشاريع الصغيرة العديد من المعوقات عندما ترغب في الحصول على التمويل لمشروعاتها، ويمكن إيجاز هذه المعوقات بما يلي:

1- عدم ملائمة معايير وشروط الإقراض المتبعة في المصارف مع طبيعة هذه المشاريع ومتطلباتها في الحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة (أبو ناجي، مرجع سابق، ص32)

2- ضعف الهياكل التمويلية للمشروعات الصغيرة، مما يؤدي إلى عزوف المصارف عن تمويل هذه المشاريع (البرغثي، مرجع سابق، ص73).

3- لا تتوفر لدى المشاريع الصغيرة الضمانات الكافية، الأمر الذي ينعكس على قدرة هذه المشاريع في الحصول على التمويل اللازم (أبو ناجي، مرجع سابق، ص31)

4- تعاني المشاريع الصغيرة من خلال في توثيق المعلومات مثل السجلات المحاسبية، والبيانات المالية التي تحكم على كفاءة وفاعلية المشروع (حداد، مرجع سابق، ص26)

5- ارتفاع درجة المخاطرة المصاحبة لتمويل غالبية المشاريع الصغيرة نظراً لطبيعة تكوينها، والتي تعتمد في الغالبية على شخص واحد أو عائلة واحدة إضافة إلى ضعف المراكز المالية، مما يشكل عائقاً أمام قيام المصارف بتمويلها (البرغثي، مرجع سابق، ص74)

6- عدم وجود جهات داعمة للمشروعات الصغيرة تقوم بالعمل على تنظيم أعمالها وتطويرها (البرغثي، 2014، ص74)

7- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض تعد من المعوقات الرئيسية لإقبال المشاريع الصغيرة في الحصول على التمويل (أبو ناجي، مرجع سابق، ص32)

8- عدم ملائمة صيغ التمويل المصرفي التقليدية للمشروعات الصغيرة حيث تحتاج غالبية هذه المشاريع إلى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والاستثمار، وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالمصارف، والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة مواردها المالية.

مصادر التمويل المتاحة للمشروعات الصغيرة

يعتبر التمويل في المشاريع الصغيرة من أهم عوامل قيام المشروع وتطوره من أجل تكوين طاقات إنتاجية، ومواكبة التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية، لذلك فهي بحاجة الى أموال ضخمة لمواجهة هذه التطورات والتحولات، وتعد عملية إمداد المشاريع الصغيرة بالتمويل مهمة جداً وضرورية من أجل تلبية احتياجاتها وذلك باختيار الطريقة المثلى للتمويل، وعلى هذا الأساس يصبح لازماً على هذه المؤسسات أن توفر أموالاً لتغطية احتياجاتها اما طويلة الاجل أو قصيرة أو متوسطة، سواء من مصادرها المالية الذاتية أو من مصادر مالية خارجية عن طريق الاستدانة من الغير، الى جانب مجموعة من البدائل التمويلية المتاحة أمام المشاريع الصغيرة والتي تتمثل في مؤسسات راس المال المخاطر، الائتمان الايجاري وغيرها، غير أن الجانب التمويلي في المشاريع الصغيرة يواجه العديد من المشاكل والعقبات وهذا ما يعيق تنميتها وتقدمها الى الامام.

مفهوم التمويل في المشاريع الصغيرة

هناك العديد من التعريفات للتمويل تتباين من تعريف لأخر:

1. "الامداد بالأموال في أوقات الحاجة". (طارق الحاج، 2010، ص21)

2. "عملية تجميع مبالغ مالية وجعلها في حوزة المشروع بصفة دائمة ومستمرة". (لمياء دالي علي، 2006، ص3)
3. "توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشاريع الاستثمارية أو تكوين الأموال الجديدة واستخدمها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات". (رابح خوني، 2008، ص95)
4. "توفير الأموال اللازمة لنشاط اقتصادي معين والبحث عن المصادر المناسبة له". (ياسين بوناب، 2003، ص2)
5. "البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار بين تلك الطرق أو الحصول على المزيج الأفضل بينها بشكل يناسب كمية ونوعية واحتياجات والتزامات المؤسسة. (هيثم محمد الزغبي، 2000، ص105)
6. كما يمكن تعريفه على "توفير الأموال (السيولة النقدية) من أجل انفاقها على الاستثمارات وتكوين رأس المال الثابت بهدف زيادة الإنتاج والاستهلاك. (هيثم صاحب عجام، 2001، ص31)

أهمية التمويل للمشروعات الصغيرة

للتمويل أهمية كبيرة في جميع أنواع المشاريع، وتنبع أهميته في المشاريع الصغيرة من أهمية هذه المشاريع في حد ذاتها، فهي أساس عمليات الإنتاج واصل النشاط الاقتصادي الذي بدا بمشروعات صغيرة قبل ظهور المشاريع كبيرة الحجم، وقدرتها العملية على تنمية الاقتصاد وتحديث الصناعة ومواجهة مشكلة البطالة وتفعيل مشاركة المرأة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشاريع وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، والمساهمة في استقرار أسعار الصرف. (أشرف محمد الدوابة، 2006، ص7)

وبالإضافة الى تساهم في تحقيق أهداف المشروع من أجل اقتناء أو استبدال المعدات، ويعتبر التمويل وسيلة سريعة يستخدمها المشروع للخروج من حالة العجز المالي، والمحافظة على سيولة المشروع وحمايته من خطر الإفلاس والتصفية، (والمقصود بالسيولة توفير الأموال السائلة الكافية لمواجهة الالتزامات المترتبة عليها عند استحقاقها، أو هي القدرة على تحويل بعض الموجودات الى نقد جاهز خلال فترة قصيرة دون خسائر كبيرة). (رابح خوني، مرجع سابق، ص96)

كما تظهر أهميته أيضاً من خلال اعتباره من أهم الوسائل اللازمة فيدفع عجلة التنمية نحو الأمام، ويحقق الرفاهية الاجتماعية للإفراد، إذ بواسطته يتم انتقال الفوائض من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض المالي الى الوحدات التي تعاني من عجز مالي، كما أنه يعمل على تعبئة مدخرات الافراد وتخصيص الأموال القابلة للاستثمار، وبالتالي تحقيق زيادة في أدوات الدفع التي تعتبر من الضروريات الاقتصادية. (سعيدة قاسم شاوش، 2007، ص279)

وفيما يلي أبرز العناصر الدالة على أهمية التمويل: (سعيدة قاسم شاوش، مرجع سابق، ص279)

7. العمل على الحصول واكتساب الأموال اللازمة.
8. توفير المبالغ النقدية اللازمة للوحدات الاقتصادية ذات العجز في أوقات الحاجة اليها.
9. استثمار هذه الأموال في أصول أو موجودات منتجة اقتصادياً.
10. تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وهذا ما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة.

العوامل المحددة للتمويل في المشروع

1. الملائمة:

ويقصد بهذا العامل الملائمة بين أنواع الأموال المستخدمة وطبيعة الأصول التي سيتم تمويلها بتلك الأموال، أي أن الأموال طويلة الاجل تمول بها الاحتياجات طويلة الاجل كشراء الأصول الثابتة مثلاً، والأموال قصيرة الاجل لتمويل الاحتياجات قصيرة الاجل مثل الاحتياجات الموسمية. (عبدالحكيم كراجة، 2000، ص99-100)

2. **الدخل:** (رشاد العصار واخرون، 2000، ص112)

يمكن للمنشأة الاستعانة بأموال الاقتراض لمساعدة أموال الملكية في عملية التمويل وهذا ما يعرف بالمتاجرة بالملكية، وقد تؤدي هذه العملية الى رفع معدل العائد على أموال الملكية وذلك في حالة ما إذا كان العائد الناتج عن استثمار أموال الاقتراض يفوق الفوائد المدفوعة عليها، اما إذا كان العكس فان هذا يؤدي الى زيادة الاخطار المحيطة بعملية المتاجرة بأموال الملكية، وتسمى هذه العملية بالرافعة المالية، والتي يمكن إيجادها بالقانون التالي:

$$\text{الرافعة المالية} = \frac{\text{القروض طويلة الاجل}}{\text{موجودات المشروع}}$$

3. الخطر:

ويقصد به مدى تعرض أصحاب المشروع لمخاطر الإفلاس أو الضياع نتيجة زيادة العبء المالي (الالتزامات) على المشروع، ويزداد هذا الخطر بزيادة ديون المشروع، وذلك إذا كانت تعتمد في تمويل عملياتها على الاقتراض، ويقل في حالة اعتمادها على مصادرها الذاتية: (هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص121)

عند تحديد نوع التمويل يتم النظر للخطر من ناحيتين:

- خطر التشغيل: يرتبط هذا الخطر بالاحتلال الوظيفي في نظام المعلومات ورفع التقارير وبطبيعة النشاط الذي يمارسه المشروع والظروف الاقتصادية التي تعمل فيها، ويتوجب على المشروع أن يعمل على زيادة من راس ماله، الخاص في الحالات التي تكون فيها مخاطر

التشغيل مرتفعة بدلاً من الاعتماد على الاقتراض، لان عدم انتظام حجم النشاط سيؤثر على قدرة المشروع في سداد ديونه وبالتالي يكون عرضة للإفلاس إذا كانت خدمة الدين أكبر من قدرته.

- خطر التمويل: يقع هذا الخطر نتيجة زيادة اعتماد المشروع على الاقتراض في تمويل عملياته مما يؤدي الى زيادة أعباء خدمة الدين، ومن الممكن أن يتعرض المشروع للإفلاس في حالة عدم قدرته على سداد التزاماته. (مفلح محمد عقل، 2000، ص183-184)

1. الإدارة والسيطرة:

وتعد سيطرة المالكين الحاليين للمشروع من العوامل التي لها دور مهم في تحديد مصدر التمويل، لهذا السبب نجد أن المالكين المسيطرين يفضلون التمويل عن طريق الاقتراض وإصدار الأسهم الممتازة بدلاً من اصدار الأسهم العادية، وذلك لان الدائنين العاديين والممتازين لا يملكون هذه السيطرة بصورة مباشرة لأنهم لا يملكون حق التدخل في الإدارة. (أيمن الشنطي، 2007، ص94)

2. المرونة:

تتمثل في قدرة المشروع على تعديل مصادر التمويل المتاحة له وذلك بالزيادة أو النقصان وفقاً للتغير في حاجتها للأموال، أي الملائمة بين الظروف المالية السائدة وبين مصادر الأموال، حيث نجد أن عملية الاقتراض توفر للمشروع مرونة أكثر من أموال الملكية (عن طريق زيادة رأس المال) فهي متوفرة بأنواع متعددة وبمواعيد متفاوتة وبكميات تتناسب مع حاجة المشروع، في حين نجد التمويل عن طريق زيادة رأس المال يحتاج الى إجراءات طويلة ومعقدة وتكاليف كثيرة. (رشاد العصار واخرون، مرجع سابق، ص113)

ويحقق عامل المرونة للمشروع ما يلي:

- إمكانية حصول المشروع على بدائل عديدة عندما يحتاج للتوسع أو الانكماش في مجموع الأموال التي يستخدمها.
- زيادة قدرة المشروع على المساومة للحصول على شروط جيدة عند التعامل مع مصدر محتمل للأموال.
- القدرة على استخدام أنواع الأموال المتاحة له.
- زيادة القدرة على التخلص من الأموال الفائضة في الوقت المناسب.

3. التوقيت:

ويقصد به العامل الزمني الذي يحدد المشروع وقت الحصول على التمويل، أو المفاضلة بين المصادر التمويلية المتاحة والمتوفرة في الوقت المناسب من أجل الحصول على الأموال وقت

الحاجة وبأقل تكلفة وبأفضل الشروط، كما تمثل قدرة المشروع على اقتناص الفرص المالية بالوقت الذي تنخفض فيه التكلفة الى اقل درجة، وذلك عن طريق متابعة التغيرات والاحداث المالية وموافقها مع الحاجات المالية للمشروع، وتتم ترجمة هذا التوافق عن طريق التوقيت السليم لاتخاذ قرارات التمويل والاقتراض المناسبة خلال الدورات التجارية. (هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق، ص124)

4. الظروف الاقتصادية وظروف التضخم التي تنعكس على تكلفة التمويل، وبالتالي على مصدر الحصول على الأموال وعلى حجم التمويل، مثال ذلك ظروف العرض والطلب على الأموال في الدولة، معدل التضخم المتوقع، معدل العائد على الأوراق المالية الحكومية في الدولة. (الزين منصوري، 2005، ص55)

طرق التمويل واشكاله

اشكال التمويل:

يقسم التمويل الى عدة أصناف وذلك حسب العديد من المعايير وأهمها:

1- حسب معيار المدة: يصنف التمويل حسب المدة الى تمويل قصير الاجل ومتوسط وطويل الاجل كما يلي:

5. **التمويل قصير الاجل:** وهو الذي تكون مدته أقل من سنة، مثل التمويل التجاري، اذونات الخزينة، .... الخ.
6. **التمويل متوسط الاجل:** يتمثل في القروض أو الأموال التي تتراوح مدة استعمالها من 2 الى 7 سنوات.
7. **التمويل طويل الاجل:** يتمثل في القروض أو الأموال التي تزيد مدتها على 7 سنوات وهدفها تمويل الاستثمارات الثقيلة.

2- حسب معيار المصدر: يقسم الى تمويل داخلي وخارجي كما يلي:

8. التمويل الداخلي: ويقصد به الأموال المتولدة عن العمليات الجارية للمشروع، ويعتبر التمويل الداخلي من المصادر الأقل تكلفة، لكن من الصعب على المشروع أن يعتمد عليه بصفة كاملة لتمويل استثماراته، فغالباً ما يتجاوز حجم الاستثمارات هذا المورد.

9. التمويل الخارجي: ويكون مصدره من خارج المشروع وبعيداً عن مالكيه كالاقتراض من البنك أو الائتمان التجاري، السندات وغيرها.

3- حسب الغرض الذي يستخدم لأجله:

10. **تمويل الاستغلال:** يتمثل في قدر من الموارد المالية التي يتم استعمالها في فترة معينة من أجل الحصول على عائد في نفس فترة الاستغلال، وينصرف تمويل الاستغلال لتلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق اساساً بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها، كنفقات شراء المواد الخام ودفع أجور العمال وما الى ذلك من المدخلات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية والتي تشكل في مجموعها أوجه الانفاق الجاري.
11. **تمويل الاستثمار**: هي تلك الأموال التي يكون الغرض من استخدامها الإنتاج، أي لغرض زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات كشراء مواد خام أو شراء الات وذلك لتدعيم الطاقة الإنتاجية للمشروع.

4- حسب القطاعات الاقتصادية: تقسم الى عدة اقسام:

12. **التمويل العقاري:** تقدم قروض عقارية للأفراد والمشاريع وذلك بغية شراء أراضي او مباني، وتكون مدة هذا النوع من القروض في العادة طويلة الاجل قد تصل في بعض الأحيان الى 15 سنة، وعادة ما تكون هذه القروض مضمونة بالعقار الذي تم شراؤه او بناؤه.
13. **التمويل التجاري:** يكون على شكل قروض قصيرة الاجل أي لمدة أقل من سنة، ويكون استخدامها في مجال تمويل التجارة سواء كانت داخلية أو خارجية، فالكثير من تجار التجزئة وتجار الجملة وغيرهم من الوسطاء والتجار قد يقترضوا لزيادة مخزونهم أو لسداد التزاماتهم، وهي تمثل نسبة لا باس بها من أنشطة البنك الإقراضية.
14. **التمويل الصناعي:** تقدم قروض للحرفيين والصناعيين، وتكون هذه القروض في العادة متوسطة وطويلة الاجل وذلك وفقاً للدورة الصناعية للجهة المقترضة، وهي تمثل نسبة ضئيلة من مجموع أصول البنوك التجارية.
15. **التمويل الزراعي:** وهو ذا أهمية كبيرة في المجتمعات الزراعية التي تعتمد على الزراعة، حيث تقدم قروض زراعية للمزارعين، وتمنح القروض قصيرة الاجل أي لأقل من سنة حسب الموسم

الفصل الثالث

تمكين المرأة اقتصادياً

مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعد التمكين من أكثر المفاهيم اعترافا بالمرأة عنصرا مهما من عناصر تنمية المجتمعات، إذ يسعى للقضاء على جميع مظاهر التمييز التي تتعرض لها، ورغم الاختلاف في تحديد مجالات التمكين؛ فإنه يصب في مفهوم القوة، باعتباره يحقق للمرأة القدرة على التحكم في ظروفها وفرصها، إضافة إلى قدرتها على ممارسة حقها في الاختيار والمشاركة دون تمييز من الجنس الأخر. (نوف نشمي، 2017، ص72)

والتمكين الاقتصادي للمرأة (WEE) هو أحد مداخل تمكين المرأة؛ إذ اجمعت غالبية الدراسات الحديثة الخاصة بتمكين المرأة على أن مؤشرات التمكين ال تخرج عن أربعة (Women's Economic Empowerment)

جوانب، هي: الجانب التعليمي، والجانب الاقتصادي، والجانب الصحي، والجانب السياسي، ولكل من هذه الأبعاد الأساسية مؤشرات فرعية كثيرة تختلف من دراسة الأخرى، ومن تحليل لآخر.

ويعالج التمكين الاقتصادي الجوانب الاقتصادية في حياة المرأة، فمن خلاله تستطيع المرأة الانتقال من مركز اقتصادي أدنى في المجتمع إلى مركز اقتصادي أعلى، وتزيد سيطرتها على الموارد الاقتصادية والمالية الأساسية؛ مما يمنحها استقلالية مادية مباشرة؛ ولهذا فإن مدخل التمكين يجعل التنمية أكثر تفاعلاً من خلال مشاركة الرجال والنساء، ومن ثم لا تكون التنمية مجرد رعاية اجتماعية للنساء، وإنما تكون التنمية اجتماعية تهدف إلى تمكين النساء من امتلاك عناصر القوة الاقتصادية.

لذلك يُعرف البعض التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه: قدرة المرأة على الوصول إلى الأصول الاقتصادية، والتحكم فيها، واتخاذ القرارات الاقتصادية (Georgia, 2019,P5)

ويُعرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بأنه يشمل توفير الفرص الاقتصادية، والوضع القانوني والحقوقي، والتعبير والدمج في عملية صنع القرارات الاقتصادية.

مكتب العمل الدولي (ILO) فيُعرف التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه: انتشال المرأة من العمل المتدني الأجر الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى إقامة اللامساواة بين الجنسين. (مكتب العمل الدولي، 2012، ص49)

التمكين كأحد ركائز التنمية البشري

التنمية البشرية: فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دو ار بار از في نشر وترسيخ هذا المصطلح ً .إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد على أن الإنسان هو أداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النمو الاقتصادي وسيلة لضمان الرفاه للسكان، وما التنمية البشرية إلا عملية تنمية وتوسع للخيارات المتاحة أمام الإنسان باعتباره جوهر عملية التنمية ذاتها أي أنها تنمية الناس بالناس وللناس. وهكذا يمكن القول إن للتنمية البشرية بعدين، أولهما يهتم بمستوى النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة لتنمية قدرات الإنسان، طاقاته البدنية، العقلية، النفسية، الاجتماعية، المهارية، الروحية، وغيرها .أما البعد الثاني فهو أن التنمية البشرية عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة والإنتاج لتنمية القدرات البشرية عن طريق الاهتمام بتطوير الهياكل والبنى المؤسسية التي تتيح المشاركة والانتفاع بمختلف القدرات لدى كل الناس .في إطار العرض السابق فإن إعلان الحق في التنمية لعام 1186 تخطى مفهوم الزيادة المستمرة في المؤشرات الاقتصادية إلى مفهوم الجوانب، بحيث يشمل البشر ككل في جميع الجوانب المتعلقة بالحقوق الأساسية، حتى أصبح مفهوم التنمية يعني تمكين الإنسان من الحصول على حقوقه كافة، وأصبح غاية التنمية ووسيلتها في آن واحد

إن احد المجالات ذا الأولوية المحددة في إعلان الحق في التنمية هو تنمية الموارد البشرية، وان تكون مركزة على الإنسان وان تقوم على قاعدة واسعة موفرة فرصا متساوية لجميع الناس نساء ورجالاً للمشاركة الشعبية في عملية التنمية، لذا لا بد على الدولة من ان تعلم ان قضية المشاركة ببعديها السياسي والتنموي لم تعد خيارا يمكن الاستغناء عنه، ولكنها أصبحت ضرورة لا مناص منها. ومما سبق فإن ركائز التنمية البشرية:

العدالة الاجتماعية: ويتمثل مفهوم العدالة الاجتماعية في فكرة أن العدل يجب أن يكون بين كل الأشخاص وبين الرجال والنساء، بمعنى أننا جميعاً لدينا كل الحق في التعليم والرعاية الصحية، حيث يركز هذا المفهوم على فكرة تكافؤ الفرص مما يتطلب إعادة هيكلة جذرية في عالقات القوة في المجتمع.

الاستدامة: ويركز مفهوم الاستدامة على فكرة أننا جميعاً لدينا كل الحق في ممارسة الأعمال التي تحافظ على حياتنا ووجودنا والحق في الحصول على نصيب أكبر من السلع مما يتطلب تنمية شاملة لجميع السياسات الاقتصادية والاجتماعية والاقتصادية.

الإنتاجية: ويقصد بهذا المفهوم النمو الاقتصادي وتحسين العملية الإنتاجية تتمثل في المشاركة الكاملة للأفراد في عملية تنمية المجتمع. ويعني هذا أيضا أن الحكومة تحتاج إلى برامج اجتماعية أكثر كفاءة لشعبها، ويدعو هذا المفهوم إلى ضرورة تعزيز العلاقة الإيجابية بين التنمية البشرية والنمو الاقتصادي.

التمكين: وتعني حرية أفراد المجتمع في التأثير على التنمية وعلى القرارات المؤثرة على حياتهم، وذلك من خلال مشاركة جميع الناس والمؤسسات في عملية صنع القرار، وذلك عن طريق اكسابه مهارات وقدرات لتحقيق ذلك التأثير.

التعاون: ويشمل مشاركة الأفراد في الجماعات والمجموعات والانتماء إليها كوسيلة للإثراء المتبادل بينهم، ومصدراً للمعنى الاجتماعي.

الأمن: ويقدم فرص التطور للأفراد بحرية وأمان مع تأمين عدمن اختفاء تلك الفرص فجأة في المستقبل.

حقائق حول المشاركة الاقتصادية للمرأة وردم الفجوة الجندرية في الدول العربية:

إن اقتصاديات الدول العربية التي شملها تقرير الفجوة الجندرية تتسم بتنوع فريد، فهي غير متجانسة من ناحية الموقع الجغرافي، والمساحة، وعدد السكان، والموارد الاقتصادية، والموارد الطبيعية. وقد انعكس عدم التجانس هذا على متوسط الدخل الفردي للسكان، فيمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات. ((تم اتباع تصنيف الدخل حسب مؤشرات البنك الدولي اعتمادا على (Income National Gross))

فهناك دول ذات دخل متوسط منخفض، وهي الدول التي يتراوح معدل دخل الفرد: السنوي فيها بين (1046-4125) دولارا أمريكيا وتشمل: مصر، وموريتانيا، والمغرب، وسوريا، واليمن، ودول ذات دخل متوسط مرتفع، وهي الدول التي يتراوح معدل دخل الفرد السنوي فيها بين (4126 – 12735) دولارا أمريكيا وهي: الجزائر، والاردن ، ولبنان، وتونس. والدول التي تعد من ذوات الدخل المرتفع، والتي يتجاوز معدل دخل الفرد السنوي فيها (12735) دولارا أمريكيا، وتشمل: دول الخليج العربي، وهي: الكويت، والمارات، وقطر، والبحرين، والسعودية، وعمان. ومن خلال تقرير الفجوة الجندرية للعام (2015)، يتبين أن الدول العربية، قيد الدراسة، تعاني من مستوى متدن من المشاركة القتصادية، وقد سجلت دول عربية أسوأ أداء في ثلاث فجوات وهي: فجوة المشاركة (وهي الفرق في معدل مشاركة القوى العاملة بين الرجال والنساء)، وفجوة التقدم (وهي نسبة النساء إلى الرجال ضمن فئة المشرعين والموظفين الكبار والمدراء والعمال الفنيين والمهرة)، وفجوة الأجور، وحسب التقرير المذكور فإن أسوأ

الدول إنجازا في مجال مشاركة المرأة في القوى العاملة ومؤشرات الدخل المتحصل عليه للمرأة (من الأقل للأكثر) هي: سوريا، والسعودية، واليمن، والجزائر، والمغرب، وعمان، والأردن. ويبين الجدول رقم (1) البيانات المقارنة للدول العربية قيد الدراسة، لكل من: معدل بطالة المرأة كنسبة مئوية من القوى النسائية العاملة، والنسبة المئوية لمساهمة المرأة في القوى العاملة، والنسبة المئوية لحصة المرأة في الوظائف ذات الجور في القطاع غير الزراعي، والنسبة المئوية للرجال / النساء - الذين لهم /اللواتي لهن - حساب في مؤسسات مالية، والمشاركة النسائية في الملكية، وإمكانية ترقي النساء إلى مناصب قيادية – وهذا المقياس تم حسابه بناء على مسح قام به المنتدى الاقتصادي العالمي، في الدول قيد الدراسة، كإجابه عن سؤال "في بلدك إلى أي مدى تعطي الشركات النساء نفس فرص الرجال للوصول إلى منصب قيادي" وتكون الإجابة اختيار رقم من (1) أبدا، إلى (7) نعم هي تحصل على الفرصة كاملة.

وأيضا يظهر لنا الجدول كل من: حقوق الميراث، والحصول على الراضي، والحصول على الملكية من غير الراضي والحصول على التمويل – هذه الربعة مقاييس تقيس فيما إذا كان النساء والرجال متساويين في حق كل من: الميراث، الحصول على الراضي، وحق التمويل، وحق الحصول على ملكية غير الراضي، وتتراوح درجات هذه المقاييس من (1) الذي يرمز لأسوأ نتيجة، إلى (0) الذي يرمز لأفضل نتيجة. ويوضح الجدول الاختلافات بين هذه الدول، فعلى سبيل المثال فإن البطالة بين النساء وضمن دول الدخل المتوسط المنخفض بلغت (54.7%) في اليمن وهي أعلى نسبة، تلتها موريتانيا بنسبة (44%)، ومن ثم مصر بنسبة (24.2%)، وبالنسبة إلى دول الدخل المتوسط المرتفع، فإن نسبة البطالة بلغت أعلها في تونس (25.6%)، تلتها الأردن (19.9%) فيما بلغت أدناها في لبنان (1.10%)، أما بالنسبة إلى دول الدخل المرتفع، فقد حققت قطر إنجازا عالميا في تخفيض نسبة البطالة، فقد بلغت نسبة بطالة النساء (1.5%) مقابل (1%) للرجال، إل أن النسبة ما زالت مرتفعة في السعودية إذ بلغت نسبة بطالة النساء (20.7%) مقابل (2.8%) للرجال. وبلغت نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة في الدول قيد الدراسة بشكل عام أدناها في سوريا (14%)، وأعلها في قطر (52%) وحسب مجموعات الدول فقد بلغت هذه النسبة في الدول ذات الدخل المرتفع، أدناها في السعودية إذ لم تتجاوز (21%)، في حين في الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع، بلغت هذه النسبة أدناها في كل من الاردن والجزائر إذ لم تتجاوز (16%) في حين وصلت إلى (27%) في تونس ضمن نفس المجموعة، أما بالنسبة إلى الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض فقد بلغت أعلها (29%) في موريتانيا، وأدناها في سوريا (14%) وفي المجمل، ومن خلال الجدول، يظهر لنا أن دول الخليج تسجل أدنى معدل لبطالة النساء، مما انعكس بالتالي على تحسن المساهمة الاقتصادية للمرأة في هذه الدول، بينما أسوأ الدول من حيث وضع المرأة، وارتفاع نسبة البطالة، هي اليمن وزاد الوضع سوءا ظروف الصراع الحالية فيها. وبلغت نسبة النساء اللواتي لهن حساب في

مؤسسات مالية أدناها (2%) في اليمن مقابل (11%) للرجال، وبلغت أعلها (67%) للنساء في البحرين مقابل (90%) للرجال، أما في الاردن فقد بلغت النسبة (16%) للنساء مقابل (33%) للرجال. ومن حيث إمكانية ترقي المرأة إلى منصب قيادي، تقاربت قيم المؤشر في الدول ذات الدخل المرتفع ما بين (4) و (5) من (7) بيانات مسحية تم تسجيلها بناء على مقياس من (1) - الذي يمثل أسوأ نتيجة - إلى (7) - أفضل نتيجة. وفي الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع كانت النسبة أيضا أعلى من (4)، في حين في الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض فقد بلغت أدناها في موريتانيا (2.3) وبالنسبة إلى الشركات التي تساهم المرأة في ملكيتها وضمن دول الدخل المتوسط المرتفع كانت أعلى نسبة في تونس (50%) وأدناها في الجزائر (15%)، أما في دول الدخل المتوسط المنخفض فبلغت النسبة أعلها في مصر (34%)،وأدناها في اليمن (7%) ولم تتوفر بيانات بخصوص هذا البند لدول الدخل المرتفع، أما نسبة النساء العاملات بشكل مباشر في مؤسسات التدريب والتطوير من مديرين وكتبه مع استثناء العاملين منهم في متقاربه بين الرجال والنساء النظافة والكافتيريا في هذه المؤسسات - فقد سجلت تونس نسبا بلغت حوالي (50%) لكل منهما، في حين سجلت الجزائر نسبة (33%) للنساء مقابل (67%) للرجال، وسجلت المغرب (31%) للنساء مقابل (69%) للرجال، وفي عمان (22%) للنساء مقابل (78%) للرجال، وفي الكويت (41%) للنساء مقابل (59%) للرجال ولم تتوفر بيانات لهذا البند للدول العربية الأخرى.

وبالنسبة إلى حق الإرث للنساء، فإن جميع الدول العربية قيد الدراسة حصلت على الرقم (1) ضمن مقياس من (صفر) إلى (1) ويشكل الصفر أفضل أداء والرقم (1) أسوأ أداء، ما يشير إلى عدم حصول المرأة على حقوقها الرثية، ومعاناتها في كل الدول قيد الدراسة، رغم أن الشرع السلمي، ضمن للمرأة حقها الارثي، وشخصيتها المستقلة اقتصاديا، واجتماعيا، فلها الحق في التصرف بأموالها، دون الرجوع لزوجها، ولها الحق في البيع، والشراء، والتجارة، والعمل، ولها الحق قي الميراث الذي يجب أن يتم توزيعه وفق الشريعة السلمية، إل أنه عند التطبيق، ل يحصل ذلك، إذ تعاني المرأة من عدم حصولها على الرث، بسبب إجبارها على التنازل، بسبب العادات، والتقاليد، والمعايير المجتمعية التي تسود أغلب المجتمعات العربية، إذ تجبر المرأة على التنازل عن ميراثها، ويذهب الميراث للرجل ما يقلل من فرصة المرأة للحصول على تمويل للقيام بمشاريع جديدة، أو المساهمة في تطوير مشروع قائم أصل (2010) Khalif وبالنسبة إلى أحقيتها في استخدام والحصول على الملك سواء الراضي أو غيرها، أو حصولها على خدمات تمويلية، فقد حصلت المرأة على علمة (5.0) من إجمالي الرقم الفضل، الذي هو (0) في حين أن الرقم (1)، يمثل أسوأ إنجاز، وحسب تقرير البنك الدولي فإن

النساء في المنطقة العربية يواجهن عوائق عديدة عند رغبتهن في الحصول على تمويل، وهناك أسباب عديدة لذلك، أحد هذه الأسباب عدم قدرتهن على تقديم الضمانات اللازمة، ومن الأسباب الاخرى سياسات البنوك الاقراضية التحفظية (IFC 2012)، إذ إن هناك نوعا من عدم الالمام الذي ينشأ بين موظفي البنوك والمشاريع النسائية. وحسب مسح قامت به مؤسسة واشنطن للتمويل الدولية، وجد أنه ما بين نصف إلى ثلاثة أرباع النساء في المنطقة العربية، واللواتي تقدمن للحصول على قروض لتمويل مشاريعهن، لم يحصلن على أي تمويل من مؤسسات التمويل الرسمية، وينسب ذلك إلى مجموعة من الصعوبات، منها نسبة الفوائد العالية، وعدم وجود ضمانات كافية، وعدم تقديم المرأة لسجلت مالية مناسبة، وعمليات التطبيق المعقدة (IFC2012)

	دول الدخل المتوسط المرتفع				دول الدخل المتوسط المنخفض					دول الدخل المرتفع				
المؤشر	تونس	لبنان	الأردن	الجزائر	اليمن	سوريا	المغرب	موريتانيا	مصر	قطر	البحرين	الكويت	السعودية	عمان
معدل بطالة المرأة (٪ من القوى النسائية العاملة)	25.6	10.1	19.9	16.3	54.7	22.5	9.6	44.0	24.2	1.5	3.9	4.9	20.7	-
معدل بطالة الرجل (٪ من القوى العامله للرجال)	14.6	8.6	10.4	8.3	12.4	5.7	9.1	23.9	9.9	0.1	0.5	2.9	2.8	-
نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة (٪)	27.0	26.0	16.0	16.0	26.0	14.0	27.0	29.0	26.0	52.0	41.0	45.0	21.0	31.0
نسبة مساهمة الرجل في القوى العاملة (٪)	76.0	76.0	70.0	76.0	74.0	76.0	79.0	80.0	79.0	96.0	88.0	85.0	80.0	85.0
نسبة النساء اللواتي لهن حساب في مؤسسات مالية %	21.0	33.0	16.0	40.0	2.0	-	-	19.0	9.0	-	67.0	64.0	0.61	-
نسبة الرجال الذين لهم حساب في مؤسسات مالية %	34.0	62.0	0.33	0.61	11.0	-	-	22.0	18.0	-	90.0	79.0	75.0	-
إمكانية ترقي المرأة إلى منصب قيادي (١)	4.2	4.0	4.4	4.4	-	-	3.8	3.2	4.2	5.4	5.5	4.4	4.0	4.6
مؤسسات ترأسها امرأة (تحتل المرأة منصب قيادي)	9.0	4.0	2.0	-	2.0	23.0	-	5.0	0.0	-	-	-	-	-
شركات تساهم المرأة في ملكيتها (% من الشركات)	50.0	44.0	16.0	15.0	7.0	14.0	13.0	15.0	34.0	-	-	-	-	-
نسبة النساء العاملات في مؤسسات البحث والتطوير	50.0	-	-	33.0	-	-	31.0	-	-	-	-	41.0	-	22.0
نسبة الرجال العاملين في مؤسسات البحث والتطوير	51.0	-	-	67.0	-	-	69.0	-	-	-	-	59.0	-	78.0
حقوق الإرث للبنات	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0	1.0
حق المرأة في استخدام الأرض والسيطرة والملكية	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	-	-	0.5	0.5
حصول المرأة على خدمات التمويل	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	-	0.5	0.5
حصة المرأة في الحصول على ملكية غير الاراضي	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	-	-	0.5	0.5

أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة

يُعد التمكين الاقتصادي مقدمة ضرورية للتمكين في المجالات الأخرى، وهو ما يجعل التمكين الاقتصادي للمرأة يحظى باهتمام كبير؛ لما تحمله عملية التمكين من فوائد كثيرة للمرأة وللمجتمع . فالنسبة للمرأة، فإن التمكين الاقتصادي يؤدي إلى إحساس المرأة بقيمتها، وبحقها في منح لها الخيارات، وحقها في الوصول إلى الموارد، وضبط سير حياتها داخل المنزل وخارجه، وقدرتها على التأثير في التغيرات الاقتصادية والاجتماعية تحديد خياراتها لخلق وضع اقتصادي واجتماعي أكثر إنصاف على المستوى الوطني والمستوى العالمي، ومن ثم يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة إلى تعزيز حصولها على حقوقها الاقتصادية والاجتماعية؛ ومن ثم توفير التأمينات الاجتماعية مثل: التقاعد، والتأمين ضد المرض، والفقر، والشيخوخة، والبطالة، والعجز عن العمل، والإجازة مدفوعة الأجر، والرعاية الصحية، وتهيئة العمل اللائق؛ فتنتقل المرأة من حالة التهميش والاستضعاف إلى تحقيق المساواة، وتكافؤ الفرص بين الجنسين .ويسمح التمكين الاقتصادي للمرأة بإعادة صياغة علاقتها مع ذاتها؛ فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة، أو المالكة إلى ذاتها تختلف عن نظرة المرأة العاطلة، أو الجاهلة، أو الفقيرة، وإذا تمكنت المرأة من إدراك ذاتها فإنها تستطيع إعادة ترتيب علاقاتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه، وإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية مع الآخرين (الأب، والأخ، والزوج، و الابن)، وهو غالبا ما يفرض تصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاءً وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراماً واعتباراً لها، ومن ثم يُنمي التمكين الاقتصادي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي، ويوسع من مجال حريتها الاجتماعية، والفكرية، ويساعدها على ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية التي ترسخت في نفوس الرجال عبر الزمن ويحقق التمكين الاقتصادي الأمان الاقتصادي للمرأة؛ من خلال زيادة الفرص الوظيفية للنساء، والمساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل، وبنفس القدرات الإبداعية، كما تستطيع المرأة من خلال التمكين الاقتصادي التصدي للفقر من خلال زيادة مشاركتها في دخل الأسرة، فتزيد من رفاهية أسرتها، وتحميها من الفقر، خاصة عندما تكون هي العائل الوحيد للأسرة، إذ تستطيع المرأة في مثل هذه الحالات التحكم في دخلها الخاص دون الرجوع إلى الرجل .أما أهمية التمكين الاقتصادي بالنسبة للمجتمع فهي لا تقل عن أهميته بالنسبة للمرأة نفسها؛ ألن التنمية التامة والكاملة لا تتحقق في أي مجتمع إلا بأقصى مشاركة ممكنة من جانب المرأة في جميع الميادين، فالمرأة عنصر فاعل في المجتمع لما لها من أدوار متعددة تحكم جميع الأبعاد الحياتية، وتحدد جميع جوانبها، وتؤثر فيها وترسم جميع

حناياها، وإدراكا لأهمية تمكين المرأة أصبحت الدول في تسابق مستمر لانتهاز الفرص والاستفادة من القدرات الكامنة للمرأة، (منيرة سلامي، 2016، ص184)

فالاهتمام بالإمكانيات البشرية- كمحور أساسي من محاور التنمية الاقتصادية - لا بد أن يأخذ في الاعتبار تحقيق الاستفادة من قدرات كل من: حقق عوائد فالمساواة بين الجنسين المرأة والرجل في عملية التنمية، وبصورة متكافئة (شهيناز كشرود، 2019، ص498)

اقتصادية كبيرة تتفاوت تبعا لحالة الاقتصادات المختلفة والتحديات التي تواجهها .كما يعمل التمكين الاقتصادي على إحداث تعديات كبيرة في القوانين، والسياسات، والآليات، والإجراءات التي يمكن من خلالها دعم قدرات النساء، وتغيير المفاهيم والقيم بحيث تتم مشاركة النساء بصورة كاملة في البناء الرئيس للتنمية، وتحقيق المساواة، وإزالة جميع أشكال التمييز (شهيناز كشرود، مرجع سابق، ص499)

مؤشرات تمكين المرأة

1- التمكين السياسي:

- نسبة النساء في المجالس المحلية ومراكز اتخاذ القرار.
- نسبة النساء في الخدمة المدنية.
- نسبة النساء اللواتي سجلن للتصويت والانتخاب.
- نسبة النساء اللواتي يحق لهن التصويت من الجنسين
- نسبة النساء في مجالس النواب والأعيان.

2- التمكين الاقتصادي:

- التغير في نسبة معدلات التوظيف.
- مشاركة أفراد الأسرة في أعمال البيت ورعاية الأطفال.
- الفرق في المرتبات والأجور بين النساء والرجال.
- النسبة المئوية للملكية.

- النسبة المئوية للمصروفات على الصحة والتعليم.

- النسبة المئوية للفرص المتوفرة للمرأة لتطوير قدراتها التقنية كالخدمات الفنية المقدمة من قبل الحكومة أو المصادر غير الحكومية.

3- التمكين الاجتماعي:

- عدد النساء في منظمات المجتمع المدني.

- مقارنة النساء اللواتي في مواقع اتخاذ القرار بالعدد الكلي للأفراد المشاريع والدوائر الرسمية وغير الرسمية.

- حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإنجاب.

- حرية الحركة داخلياً وخارجياً بالمقارنة مع الرجال.

مشاكل المرأة المُعيلة

تعكس مؤشرات تدني نوعية حياة الفقراء، ولا سيما النساء العائلات لأسر، بصورة واضحة، مشكلة هذه الشريحة من النساء في التعامل مع المجتمع إلى الحد الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على مداركهن ومعارفهن الأساسية ويضعف من قدرتهن على التمتع بالحقوق التي يكفلها لهن القانون، والاستفادة من الخدمات التي تقدم لهن، والتي من شأنها أن تسهم في تحسين أوضاعهن وظروف معيشتهن، وتمكنهن من الاندماج في مسار المجتمع، وتتيح أمامهن سبل الخروج من دائرة التهميش إلى دائرة المشاركة الايجابية في الحياة العامة، ومن خلال سعي النساء العائلات لأسرهن لتوفير الحد الأدنى من متطلبات المعيشة تستغرق هذه الشريحة من النساء في مشكلات الحياة اليومية، مما ينعكس سلباً على مشاركتهن المجتمعية (سليمان، 2004 :ص104)

والمشكلات التي تتعرض لها المرأة المعُيلة باختلاف المجتمعات والأعراف والعادات والتقاليد وظروف العمل وأنماطه، وعموماً مشكلات هؤلاء النساء تنقسم إلى عدة أقسام هي المشكلات الأسرية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والتعليمية والعملية، وفيما يلي شرح موجز لكل قسم من هذه الأقسام:

1- المشاكل الاسرية

يحدث غياب الأب عن الأسرة سواء كان مهاجرا أو غائباً لفترات يومية طويلة فراغاً اجتماعياً لأفراد أسرته وخللاً في نسق العلاقات الأسرية، حيث يترتب على غياب الاب زيادة في أدوار المرأة فهي تجمع

بين دور رب الأسرة ودورها كأم، ويمتد تأثير غياب الأب على الأبناء والذي قد يظهر في صورة انحرافات أو تخلف دراسي وسلوكيات غير سوية نظراً لفقدانهم أحد الأركان الأساسية في البناء الأسري وهو توجيه الأب (زايد وحجازي، 2003، ص40)

وتصنيف المشكلات الأسرية للنساء المعُيلات التي تؤثر على أدائهن إلى ثلاث مشكلات رئيسية هي: مشكلات في العلاقات، ومشكلات مرتبطة برعاية الأبناء، ومشكلات مرتبطة بصراع الأدوار، وذلك على النحو التالي:

أهم هذه المشكلات الاسرية وهي:

1- مشكلات في العلاقات:

تعاني بعض النساء المعُيلات لأسرهن من حدوث توتر في العلاقات بينهن وبين أبنائهن فبعضهن قد يزداد عطفهن على ابنائهن والاخريات قد تزداد قسوتهن على ابنائهن وقد يرجع ذلك إلى عدم وعيهن وعدم تعليمهن وبسبب النقص في أدائهن (طاهر، 1994، ص83)

كما أن عدم القدرة على اشباع الحاجات الأساسية للأبناء تؤدي إلى شعور النساء المعُيلات بالفشل الاقتصادي مما قد يترتب عليه فقدان الاهتمام بالحياة والهروب من المسئوليات الاسرية وفقدان الثقة بالنفس والاستسلام بسهولة للمواقف المختلفة والصعوبة في تكوين علاقات اجتماعية ناجحة مما يترتب عليه كثرة المنازعات الاسرية، كما تتولد الصراعات التي تؤثر على سلوكيات اعضاء الاسرة وهي على التوالي العدوان، النكوص، الجمود، الاستسلام (رمضان، 2002، ص114).

كما تشير بعض الكتابات إلى تعرض الأسرة التي فقدت عائلها إلى بعض المشكلات الأسرية الممثلة في الاضطرابات الاسرية المادية منها والعاطفية مما يؤثر على بناء الاسرة ويعرضها للتفكك ويؤثر على العلاقات داخل الأسرة وسرعان ما يتطرق الانحلال والتفكك في الأسرة (رمضان، 2002، ص135-136)

2- مشكلات مرتبطة برعاية الأبناء:

يؤدي غياب الأب إلى خلل في بعض وظائف الأسرة وخاصة وظيفة التنشئة الاجتماعية للأبناء والتي غالباً ما يتولاها الأب والأم معاً، حيث تعتبر مراقبة وتوجيه سلوك الابناء وتصرفاتهم من العوامل الاساسية لنجاح عملية التنشئة الاجتماعية (عبد الوارث،1996، ص310)

فغياب الأب يؤثر على الأبناء الذين تتم تنشئتهم بالأسرة ويعرضهم لمشكلات تعوق الأداء الوظيفي لكل فرد في الأسرة وخاصة إذا لم تستطيع الأسرة فهم طبيعة المرحلة العمرية التي يمر بها الابناء وخصائصها واحتياجاتها النفسية والاجتماعية (محمد، 1997، ص38)

كما قد يؤدي نقص الموارد المالية للأسرة إلى حرمان أبناء النساء المعُيلات من التعليم أو تفضيل الذكور فقط حيث أن الأم غالباً ما تكون مضغوطة اقتصادياً وعاطفياً ومعزولة اجتماعياً وهو ما يؤثر اجتماعياً وهو ما يؤثر على الابناء بشكل مباشر وبشكل غير مباشر عن طريق الام (عباده، 1995، ص15)

كما تبين أن دور الأمهات بالنسبة للأبناء المبدعين دور ثانوي إلى جانب دور الأب، فقد ظهر هؤلاء من المبدعين أكثر قرباً وتأثراً بآبائهم، بينما لم يلاحظ أن الأمهات يملكن أية قدرات تأثيرية على أبنائهن في هذا المجال (رمزي، 1999، ص162)

3- مشكلات مرتبطة بصراع الأدوار:

المرأة المعُيلة تتنوع أدوارها كعائل للأسرة وكربة للمنزل وكأم، وتحملها للمسئولية كاملة من حيث تربية الأبناء ورعايتهم من كافة النواحي مع توفير دخل ثابت لحمايتهم من الفقر وهو ما يؤثر على تنشئة الابناء ودورها في تنظيم أمور الأسرة واتخاذ القرارات المتعلقة بعا بالإضافة لأدوارها التقليدية داخل الأسرة وتجعلها الكثير من الأدوار تقع فريسة للصراع بين دورها في العمل وفي المنزل (المجلس القومي للمرأة، 1990، ص1122)

حيث أصبحت المرأة المعُيلة في الأسرة هي المسئولة الأولى والأخيرة عن ابنائها اقتصادياً واجتماعياً وصحياً وتربوياً تقوم بكلا الدورين معا دور الأم ودور الأب مما جعلها تعاني في المجتمع كثير من الصراعات النفسية والضغوط الاقتصادية في اشباع احتياجات اسرتها (السمالوطي، 2003، ص5)

ويعد غياب الزوج أو عدم القيام بمسئوليات باعتباره العائل للأسرة سبباً رئيسياً في جعل الزوجة أو الأم مضطرة إلى البحث عن مورد للرزق كي تواجه به احتياجات اسرتها وخاصة مع انتهاء الدور أو المساندة التقليدية التي كانت تقدمها الأسرة الممتدة وبالتالي فإن المرأة أو الأم تتحمل مسئولية الانفاق على الأسرة وتتحمل المسئولية والتي تعني الكثير من أمور تنظيم وادارة الأسرة واتخاذ قراراتها المصيرية (السمالوطي، 2003، ص5)

فعندما تصبح الأم محملة بكثير من الأعباء والالتزامات وتكون في حالة معاناة من صراع الأدوار لا تستطيع أن تقوم بكل ادوار الأب وحينئذ تظهر كثير من مظاهر الخلل في أداء الأدوار كالتخلف الدراسي والميل إلى الجنوح لدى الأبناء (نصار، 1993، 158)

4- المشكلات النفسية

حيث إن هؤلاء النساء يعانين عموماً من نظرات الترحم والإشفاق من قبل الآخرين والتي تجعلهن يشعرن بالذل والنقص وهذه المشكلات تولد أزمة ثقة بالنفس فهؤلاء النسوة يشعرن بالضعف شيئاً فشيئاً

أمام العرف الاجتماعي المهاجم، والضغوط النفسية التي تخلفها الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الشديدة التي تدفعهن إلى كثير من الاضطرابات النفسية ويصبحن أسيرات العقد النفسية، الأمر الذي يجعلهن يفضلن العزلة والتواري عن المجتمع أو اللجوء إلى (مسكنات) وهمية كالإدمان بمختلف أنواعه الأمر الذي يهدم الأرضية النفية الصلبة القادرة على مواجهة الأحداث، وهذا يولد حالات من الكآبة والقلق والخوف، ومن المؤكد أن غياب المعيل المفاجئ أيا كان يولد حالة من الارتباك لدى الأسرة بكاملها وقد يتفاعل الشعور بالوحدة مع الخلل العاطفي والشعور بالحرمان والإنكار مما يدفع المرأة (خاصة ضعيفة الايمان إلى الانتحار في بعض الأحيان. (كامل، 2005، ص3181-3183)

وتشير دراسات أخرى إلى أهمية دور الأب في الأسرة وكيف يسهم غياب الأب عن المنزل في نقص الثبات والاستقرار الأسري سواء كان هذا التغيب بسبب الوفاة أو الانفصال، كما أن هذا التغيب يعتبر عاتقاً للنمو النفسي ونمو شخصية الأبناء لما يحيط بهم من خبرات نفسية واقتصادية واجتماعية مؤلمة وقد يؤدي كذلك لمشكلات نفسية عديدة للأبناء منها (السمالوطي، 2003، ص25)

1. قد يؤدي إلى تشوه صورة الذات الواقعية بل والذات المثالية أيضاً وتكون ذات صارمة خشنة مما يؤثر على علاقاتهم بالأخرين.
2. أن تصبح اهدافهم في الحياة غير واضحة بل محدودة بفقد الأب وتقييمهم لأنفسهم يتميز بالسلبية والشعور بالنقص.
3. كما اتضح من النتائج أيضاً ان الابناء غائبي الأب قد أظهروا توافقاً ضعيفاً مع الرفاق أكثر من الأبناء موجودي الأب كما كانوا أكثر صعوبة في تكوين صداقات مع الرفاق والاحتفاظ بهذه الصداقات.

5- المشكلات الاجتماعية

وهي المشكلات البنائية التي تحد من فاعلية المرأة ومشاركتها ومن ثم يتشكل الطابع العام لواقعها الاجتماعي، وتتمثل أهم هذه المشكلات في (سليمان، 2001، ص6)

1. أن الأمية ترتفع بين النساء المسئولات عن أسر بنسبة 50% أعلى من نظيرتها بين الذكور أرباب الأسر .ويصل متوسط دخل الأسرة التي تعولها المرأة إلى نصف دخل الأسرة التي يعولها الرجل.
2. عدم كفاية الخدمات الاجتماعية الموجهة للمرأة المعُيلة، والتي تمكنها من الملائمة بين أدوارها التقليدية كأم وزوجة وربة منزل، وأدوارها الحديثة كامرأة عاملة، كدور الحضانة في أماكن العمل والسكن والخدمات المتصلة بالاستهلاك العائلي والمنزلي وغير ذلك.

3. سيطرة العلاقات الأبوية على الصعيد العائلي، مما قد يحول دون مشاركة المرأة المعُيلة، ورهن مشاركتها وحريتها بمن في يده القرار والسلطة، وقد يرتبط بذلك شيوع طابع العلاقات الأبوية على صعيد المجتمع بصفة عامة وتغلغله في الحياة الاجتماعية. ومن ثم فإن مواجهة سيطرة العلاقات الأبوية على صعيد الأسرة والعائلة مرهونة إلى حد كبير بإشباعه الديمقراطية وتعميقها على الصعيد الوطني العام.
4. التمييز ضد المرأة المعُيلة في بعض المؤسسات، وبخاصة في مجال التعيين والالتحاق بأعمال معينة رغم انتهاك هذا التمييز لمبادئ دستورية أساسية تقر مبدأ المساواة بصرف النظر عن أي متغيرات طبيعية أو اجتماعية.
5. ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية، فلا يزال ثمة ملموس في عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة ضد الإناث.
6. هناك أعراف تجبر المرأة إما على الزواج السريع أو أنها تمنعها من الزواج الثاني مثلاً بحجة السمعة.

6- المشكلات الاقتصادية

تواجه المرأة في ظل تحولات العولمة العديد من التحديات العالمية والاقليمية والمحلية التي تستلزم اتخاذ جميع الإجراءات التي من شأنها مساندة المرأة، فلقد أدت عولمة الاقتصاد إلى ظهور ما يسمى بظاهرة تأنيث الفقر Feminization of Poverty ويقصد به تركز الفقر بين الاسر التي تعولها إناث أصبحت العلاقة بين البناء الأسري وانتشار الفقر على اهتمام متزايد في أدبيات العلوم الاجتماعية (عبد الجواد، 2002، ص60)

ويكثر في الأدبيات المعاصرة الربط بين النساء المعُيلات لأسر والأفراد الفقراء والبطالة وأصبح من الملفت للنظر تناول فئة النساء المعُيلات بشكل متلازم مع الفقر وانعكاساته على فئات المجتمع المختلفة . وأصبح تأنيث الفقر ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها، فمع ثبات العوامل الأخرى فإننا نجد المرأة عادة أكثر فقراً من الرجل في نفس الظروف الاجتماعية والاقتصادية فنجد نسبة النساء من إجمالي الفقراء أعلى من نسبة الرجال وأن الأسر التي تعولها نساء توجد عادة في أدنى شرائح الانفاق مقارنة بالأسر التي يعولها رجال (المجلس القومي للمرأة، 2001، ص102)

وتعد المرأة المعُيلة من أكثر فئات المجتمع عرضة لمخاطر ظاهرة الفقر، فهي عرضة للعديد من المشكلات التي تعوق أدائها الاجتماعي فهي تتحمل عبء الحياة من تعليم وسكن وملبس ومشرب ورعاية صحية لأفراد أسرتها.

وتشير نتائج دراسة (غني، 2003، ص45) إلى وجود العديد من المشكلات الاقتصادية التي تواجه النساء المعُيلات الأسر تتمثل فيما يلي:

1. عدم توفر مؤسسات مالية ذات أوقات عمل مناسبة في المواقع المناسبة.
2. انخفاض مستوى التعليم وارتفاع نسبة الأمية بين النساء، حيث يعد ذلك عائقا رئيسيا نحو حصول المرأة على التمويل اللازم لمشروعاتها - .نقص الخبرات في التعامل مع المؤسسات المالية الرسمية.
3. عدم توفر الضمانات التقليدية، حيث يعد عدم امتلاك المرأة لأي أصول معوقاً خطيراً عند التعامل مع المؤسسات المالية، خاصة وأن ما تمتلكه النساء من أصول مثل المصاغ لا تعده هذه المؤسسات ضمانا مقبولا.
4. نقص رأس المال الجاري، حيث تعاني المرأة صاحبة المشروعات الصغيرة من شدة الحاجة إلى الائتمان، فالمرأة تتعامل مع عملائها بالأجل، ومن ناحية أخرى فهي لا تحصل على أي تسهيلات ائتمانية من جانب الممولين ولذلك فإنها تعاني من نقص شديد في رأس المال العامل.
5. الافتقار إلى أجور ثابته يمكن أن تفي باحتياجات الأسرة، وحتي المعاشات البسيطة التي تصرف (معاش السادات والضمان الاجتماعي) فإن الحصول عليها يحتاج إلى الانتقال إلى المكاتب الخاصة بوزارة الشئون مما يشكل صعوبة لهن من حيث التكلفة المالية والجهد الذي لا تستطيع كبيرات الن أن يقمن بها.
6. رغم ضآلة المعاشات المتاحة فإن الحصول عليها يحتاج إلى وثائق ومستندات وخبرة بإجراءات التقدم للحصول عليها لا تتمتع بها نساء كثيرات من المستحقات.
7. تدفع الضائقة الاقتصادية إلى حرمان الأبناء فيها من التعليم خاصة الفتيات، ودفعهن إلى العمل للحصول على دخل إضافي يمكن أن يساعد في مواجهة نفقات المعيشة.
8. في بعض الحالات أدى الأمر ببعض الأمهات إلى تسليم أطفالهن إلى ملاجئ لعجزهن عن الانفاق عليهم، ورغبتهن في الوقت نفسه أن ينال الأطفال قسطاً من التعليم من خلال تواجدهم في هذه الملاجئ.
9. تعاني هذه الأسر من ظروف سكنية متدنية جدا وتفتقر إلى أبسط القواعد الصحية، وتكاد تخلو منازلهن من الحد الأدنى اللازم من الإناث والأغطية والمفروشات والأدوات.
10. لا تتمتع اللاتي يرأسن أسر بالمميزات التي تمكنهن من الالتحاق بالوظائف ذات المردود الجيد، أو التي تؤهلها لتأسيس مشروعات خاصة بها، وذلك لنقص الخبرة، وقلة التعليم والتدريب، والظروف الاقتصادية الصعبة، ومشاكل التوفيق بين مهام الأسرة والسعي وراء الرزق .

علاوة على ما سبق، فقد أشارت دراسة سليمان ومرقص (2002، ص22) أن المرأة المعُيلة ليست في حاجة إلى مساعدة تقدم إليها باستمرار ولكن بحاجة إلى تحسين مستوى المعيشة لها عن طريق مشروع انتاجي صغير تستخدم فيه كل ما لديها من قدرات وذلك حتى تتمكن من مساعدة نفسها بشكل أفضل وحتى تتحول من فئة الفقراء المتلقين للمساعدة إلى فئة غير الفقراء القادرين على العمل والانتاج ومساعدة أنفسهم بأنفسهم.

6- المشكلات التعليمية

الوضع التعليمي للمرأة المعُيلة في أي مجتمع لا ينفصل عن وضعها ودورها الاجتماعي ومكانتها في الأسرة والمجتمع وكذلك لا ينفصل عن مكانة ووضع النظام التعليمي ذاته في المجتمع ودورة داخل السياق الاجتماعي، وأيضاً لا ينفصل عن رؤية المرأة لذاتها ودورها ومكانتها والصورة التي تكتسبها وتكونها عن ذاتها والتي تسهم إلى حد كبير في تفاعلها مع الوقائع اليومية (المجلس القومي للطفولة والأمومة، 1996، ص17)

وتشير الاحصاءات إلى ارتفاع معدلات الأمية بين النساء عائلات أسرهن عن معدلات الأمية بين الرجال عائلي الأسر، حيث تصل نسبة الأمية بين حالات النساء إلى 75% بينما تنحصر عند 43% فقط عند الذكور (عبد القادر، 2001، ص25)

وتشير دراسة العيسى (1995، ص11) إلى أن نسبة الأسر التي تعولها امرأة في تزايد مستمر كما تعاني تلك الأسر من انخفاض المستوى التعليمي للام مع انخفاض في الدخل وهو ما يؤدي إلى العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لتلك الأسر.

وتشير دراسة إبراهيم (1995، ص16-17) إلى أن الأسر التي تعولها نساء أشد فقراً وان زيادة الفقر في هذه الأسر أدى إلى سحب معظم هذه الأسر أبنائها وخاصة الإناث من التعليم وذلك لعدم قدرة الأسرة على ملاحقة الارتفاع في تكاليف التعليم، وبذلك نجد أن هناك ارتفاعاً متزايداً في نسبة غير الملتحقات من الإناث بالتعليم وكذلك نسبة المتسربات ممن التحق بالمدارس

الإضافة إلى ما سبق، فلعل من أهم المعوقات التي تواجه المرأة المعُيلة فيما يتعلق بالتعليم ما يلي:

1. انحصار النسبة الأكبر من أبناء الفقراء في الالتحاق بالتعليم المتوسط والثانوي والفني.
2. ان مشكلة ارتفاع تكاليف التعليم (المصاريف المدرسية والزي المدرسي والدروس الخصوصية ومجموعات التقوية) اضطرت كثير من الأسر إلى اللجوء إلى الخدمة التعليمية التي تقدمها المساجد والكنائس، وبعض الجهات الأهلية في بعض المناطق.

3. أن نسبة كبيرة من الأسر الفقيرة تنفق 20% ما يقرب من ربع دخلها على تعليم الأبناء. وتتأثر الجوانب النوعية للحياة الإنسانية بالتعليم فينتشر العديد من الدراسات عن الفقر إلى واحد من أهم سمات الفقراء وهو عدم تعليمهم.
4. انخفاض المستوى التعليمي للأم.
5. انتشار ظاهرة التسرب الدراسي بين أبناء المرأة المعُيلة وخروجهم للعمل في سن مبكر.

الفصل الرابع

الدراســـة الميدانيــة

المبحث الأول

إجراءات الدراسة الميدانية

إجراءات البحث:

يتضمن هذا الفصل منهج البحث، ومجتمع البحث وعينته، ووصفاً لخصائص عينة البحث، وأداة البحث، ومصادر بنائها، والمراحل والخطوات التي مرت بها عملية بناء الأداة حتى وصلت إلى صورتها النهائية بعد حصولها على الصدق والثبات اللازمين، وأخيراً الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات، وفيما يأتي تفصيل تلك الإجراءات:

منهج البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهتم بوصف الظاهرة كما هي عليه في الواقع، والتي تتمثل في البحث الحالي: **تمكين المرأة اقتصادياً وريادة المشروعات الصغيرة اثناء فترة الحرب.**

مجتمع وعينة البحث:

تكون مجتمع البحث من خلال ارسال الاستبيان بشكل الكتروني بالإضافة الى حضور ندوة بعنوان (الهوية البصرية والتسويق الرقمي) منظمة سميبس، وقد تم اختيار عينة البحث بالطريقة العشوائية من سيدات الاعمال داخل الندوة، وقد تم توزيع (45) استبانة الكترونية وقد تم توزيع (19) استبانة ميدانياً كعينة ممثلة للبحث، وتم استرجاع (64) استبانة من الاستبانات الموزعة وكانت جميع الاستبانات صالحة للتحليل.

مقياس أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب الجدول التالي.

مقياس ليكرت

الاستجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

عند اختيار الباحثات الدرجة (5) للاستجابة " أوافق بشدة " بذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة 100% تعطي نتائج إيجابية للفقرة حسب جدول الوزن النسبي رقم (1) وتم حساب الوزن النسبي بحسب الفقرات الإيجابية ويمكن تطبيق العكس في حالة الفقرات السلبية (Likert, R.1932)

جدول (1) يوضح التقدير اللفظي

مسلسل	الدرجة اللفظي	الوزن النسبي من - إلى	النسبة 100%
5	عالية	4.20 -5.00	%100
4	مرتفعة	3.40 -4.20	%89.8
3	متوسطة	2.60 -3.40	%68.5
2	منخفضة	1.80 –2.60	%49.8
1	متدنية	1 -1.80	%31.7

يتضح من الجدول رقم (1) كيفية احتساب التقدير اللفظي لأسئلة فرضيات البحث، وذلك على النحو التالي:

1. إذا كان المتوسط الحسابي للسؤال أقل من 1.8 والنسبة أقل من 36% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق بشدة)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 1.8 وأقل من 2.6 والنسبة من 36% وأقل من 52% فان التقدير اللفظي له هو (غير موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 2.6 وأقل من 3.4 والنسبة من 52% وأقل من 68% فان التقدير اللفظي له هو (محايد)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 3.4 وأقل من 4.2 والنسبة من 68% وأقل من 84% فان التقدير

اللفظي له هو (موافق)، وإذا كان المتوسط الحسابي للسؤال من 4.2 حتى 5 والنسبة من 84% حتى 100% فان التقدير اللفظي له هو (موافق بشدة).

صدق اداة الدراسة:

للتحقق من صدق أداة الدراسة، قام الباحثات بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة المستقبل، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس، وللوقوف على مدى صلاحيتها كأداة لجمع البيانات، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي:

1. مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.
2. مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة.
3. مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة.

اختبار صدق وثبات أداة الدراسة الميدانية:

تم استخدام اختبار ألفا كرونباخ (Alpha Cornbach's) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة ومصداقيتها، فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبيان تكون ضعيفة، بينما إذا كانت بين 60% إلى 70% تعتبر المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة ألفا بين 70% إلى 80% تعتبر أداة الدراسة جيدة، بينما إذا كانت القيمة أكثر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة.

جدول رقم (2) يبين نتائج اختبار كرونباخ (ألفا) لأداة البحث

م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل الثبات Alpha
1	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب	10	.745
2	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب	10	.765
3	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب	10	.820
	مجموع متوسط جميع المحاور	**30**	**.865**

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الثبات الفا لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت مرتفعة، وهذا يعني أن درجة مصداقية الإجابات عالية، مما يشير إلى أن النتائج التي سترد لاحقاً قابلة للتعميم على مجتمع البحث.

جدول رقم (3) معامل ارتباط بيرسون بين المحاور وبعضها والدرجة الكلية

م	المحـــــــور	عدد الفقرات	معامل بيرسون
1	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب	10	.824**
2	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب	10	.655**
3	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب	10	.751**
	الدرجة الكلية	**30**	**.768****

** عند مستوى دلالة ($\alpha \leq$ 0.001)

من خلال الجدول رقم (3) بحساب معامل ارتباط بيرسون لكل محور من محاور الاستبيان الثلاثة، والدرجة الكلية للاستبيان ككل بوصفه محكاً داخلياً، وقد دلت النتائج أن جميع محاور الاستبيان الثلاثة دالة عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq$ 0.01)، ويتضح وجود ارتباط موجب وقوي، كما تشير النتائج إلى تحقق الصدق للاستبيان، وبالتالي تطبيقه بكفاءة على عينة الدراسة .

الاساليب الاحصائية المستخدمة في الدراسة:

بعد الانتهاء من عملية جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، تمت الاستعانة ببعض الأساليب الإحصائية، بهدف معالجة البيانات التي تم الحصول عليها من والذي ادخلت إليه بيانات الدراسة الميدانية spss برنامج التحليل الإحصائي المحوسب، وقد استخدمت هذه الأساليب لبيان خصائص مجتمع الدراسة، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على **" تمكين المرأة اقتصادياً وريادة المشروعات الصغيرة اثناء فترة الحرب"**، وشمل ذلك:

1- التوزيع التكراري والنسب المئوية:

لحساب وتكرار ونسبة البيانات العامة لعينة الدراسة

2- المتوسط الحسابي:

وذلك لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد عينة الدراسة، عن كل فقرة من فقرات الدراسة مع العلم أنه يفيد في ترتيب الفقرات حسب أعلى متوسط حسابي.

3- الانحراف المعياري:

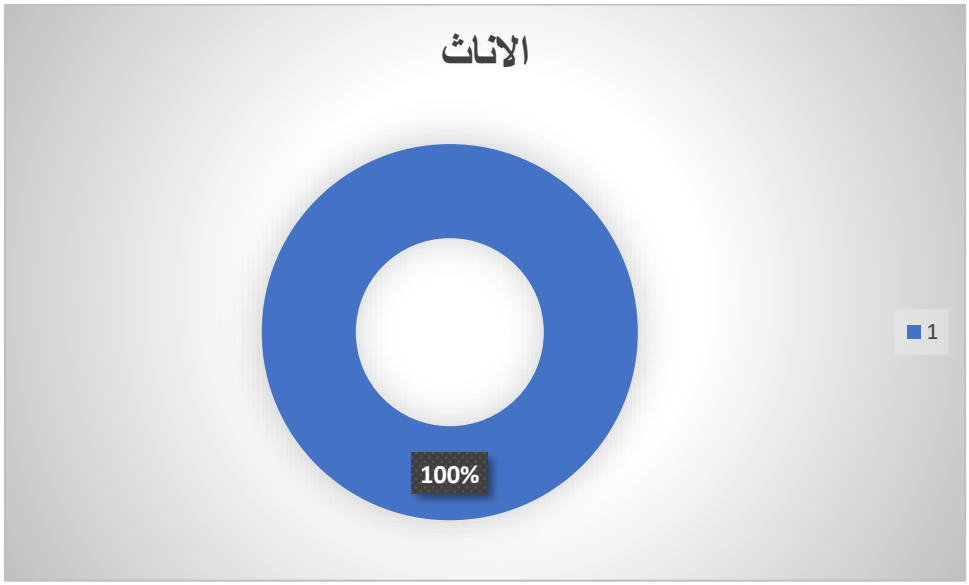
تم استخدامه لتحديد تشتت إجابات أفراد عينة الدراسة عن قيم المتوسط الحسابي.

أولاً / الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة:

- حسب متغير النوع:

جدول رقم (4) يبين توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
انثى	64	100%
المجموع	**64**	**100%**



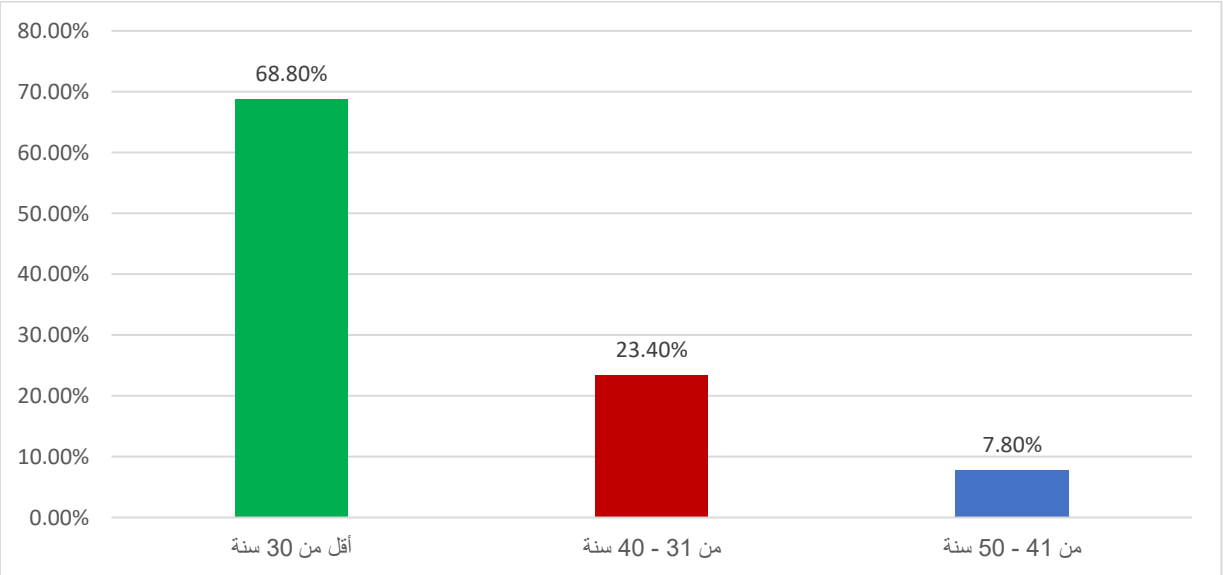
شكل رقم (1) يوضح توزيع عينة البحث حسب متغير النوع

يتضح من الجدول (4) والشكل رقم (1) أن كافة أفراد العينة من الاناث بتكرار بلغ (64) يمثلون ما نسبته 100% من إجمالي أفراد عينة البحث، لذا نجد أن كافة أفراد العينة هم من فئة الاناث نظراً لدراسة المشروع تمكين المرأة اقتصادياً.

- متغير العمر:

جدول رقم (5) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	44	68.8%
من 31 – 40 سنة	15	23.4%
من 41 – 50 سنة	5	7.8%
الإجمـالي	64	100%



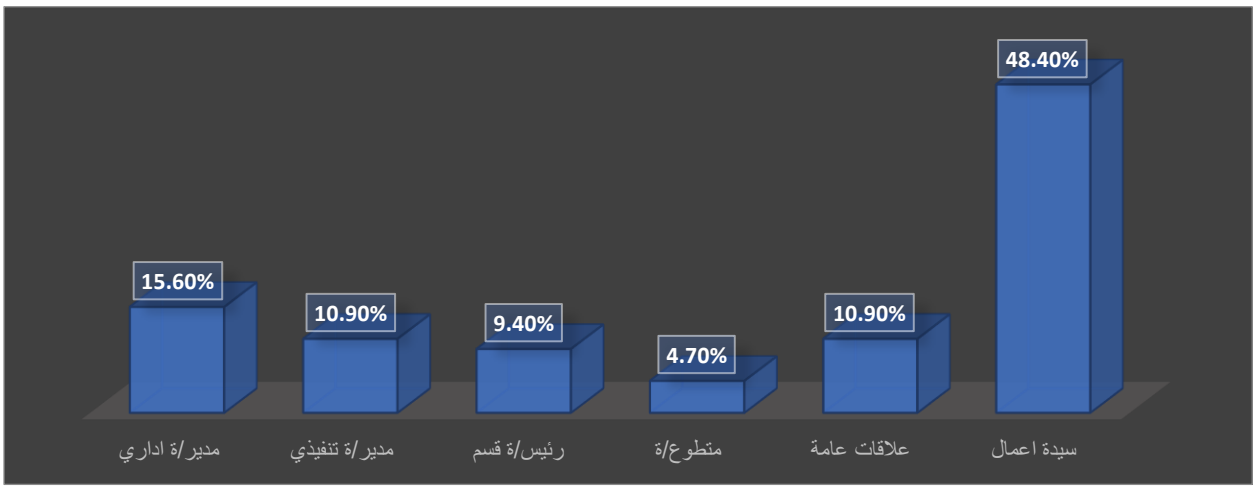
شكل رقم (2) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر المشاركين بالعينة

يتبين من الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة العمر (أقل من 30 سنة) بنسبة 68.8% بتكرار بلغ (44)، ثم فئة العمر (من 31 – 40 سنة) بنسبة 23.4% وبتكرار بلغ (15)، وأخيراً فئة العمر (من 41 – 50 سنة) بنسبة 7.8% وبتكرار بلغ (5). وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من فئة العمر (أقل من 30 سنة) مما يدل على وجود سيدات اعمال قدرات على العمل بسن مبكر.

- المركز الوظيفي

جدول رقم (6) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المنصب الوظيفي

المركز الوظيفي	التكرار	النسبة
مدير/ة اداري	10	15.6%
مدير/ة تنفيذي	7	10.9%
رئيس/ة قسم	6	9.4%
متطوع/ة	3	4.7%
علاقات عامة	7	10.9%
سيدة اعمال	31	48.4%
الإجمالي	64	100%



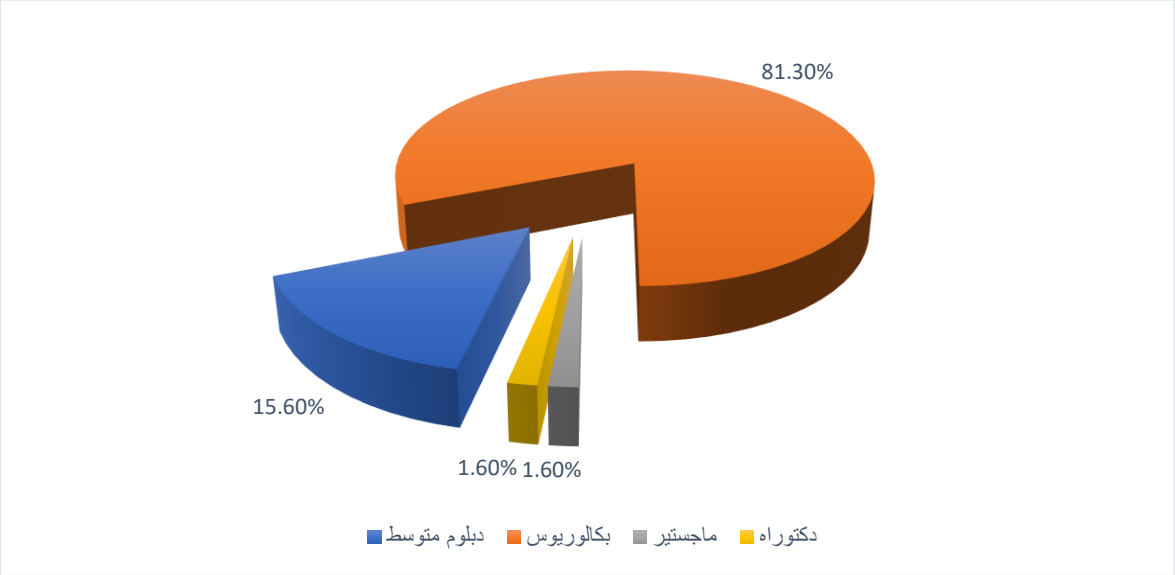
شكل رقم (3) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المركز الوظيفي

يتبين من الجدول رقم (6)، والشكل (3) الخاص بمتغير المركز الوظيفي لأفراد العينة، وجد أن أغلب العينة تمثلت في (سيدة اعمال) بنسبة 48.4% وبتكرار بلغ (31)، ثم فئة المركز الوظيفي (مدير/ة اداري) بنسبة 15.6% وبتكرار (10)، ومن ثم فئاتين المركز الوظيفي (مدير/ة تنفيذي+ علاقات عامة) بنسبة 10.9% وبتكرار بلغ (7)، ، ثم فئة المركز الوظيفي (رئيس/ة قسم) بنسبة 9.4% وبتكرار (6)، وأخيراً فئة المركز الوظيفي (متطوع/ة) بنسبة 4.7% وبتكرار (3)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي المركز الوظيفي (سيدة اعمال) وهذا متناسب جدا مع اهداف البحث.

- متغير المؤهل العلمي:

جدول رقم (7) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم متوسط	10	15.6%
بكالوريوس	52	81.3%
ماجستير	1	1.6%
دكتوراه	1	1.6%
الإجمالي	64	100%



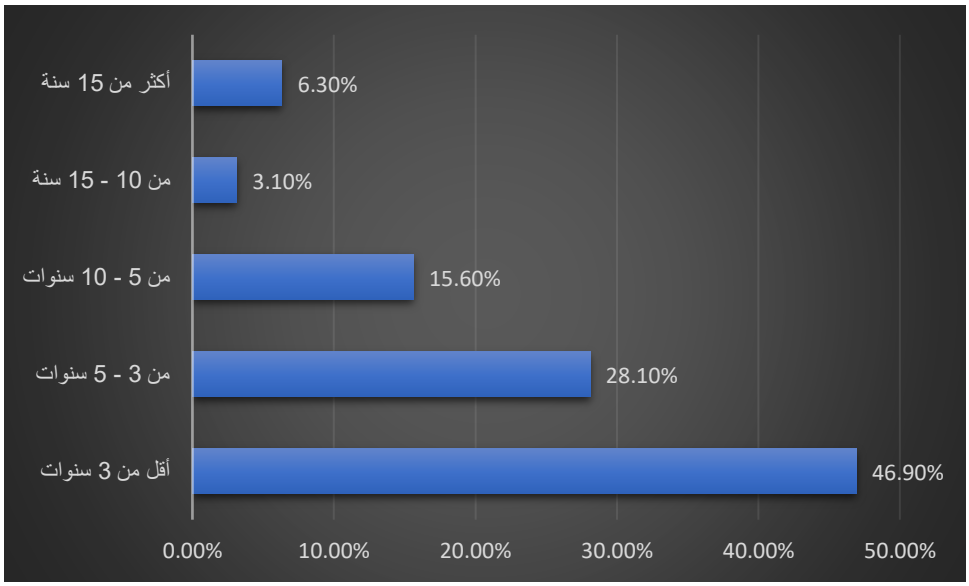
شكل رقم (4) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من الجدول رقم (7) والشكل رقم (4) أن غالبية أفراد العينة من فئة المؤهل العلمي (بكالوريوس) بنسبة 81.3% وبتكرار بلغ (52)، وثم فئة المؤهل العلمي (دبلوم متوسط) بنسبة 15.6% وبتكرار بلغ (10)، واخيراً فئاتين المؤهل (ماجستير + دكتوراه) بنسبة 1.6% وبتكرار بلغ (1)، تشير هذه النتائج إلى أن أغلب عينة البحث هم من ذوي المؤهلات الجامعية.

- عدد سنوات الخبرة:

جدول رقم (8) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 3 سنوات	30	46.9%
من 3 – 5 سنوات	18	28.1%
من 5 – 10 سنوات	10	15.6%
من 10 – 15 سنة	2	3.1%
أكثر من 15 سنة	4	6.3%
الإجمالي	64	100%



شكل رقم (5) يوضح التكرار والنسبة المئوية لمتغير عدد سنوات الخبرة

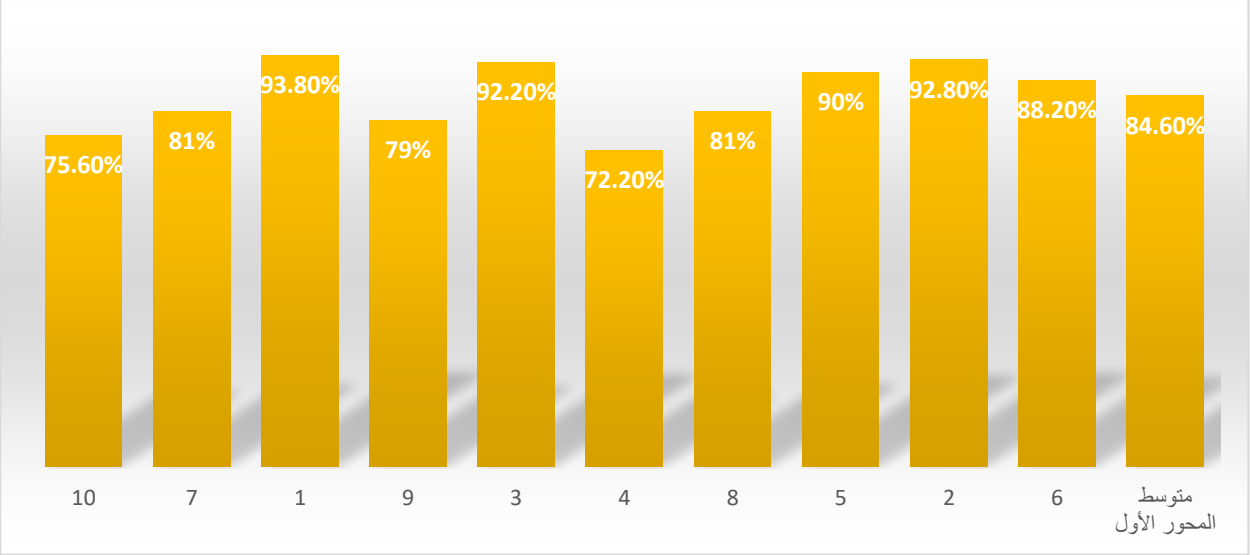
يتبين من الجدول رقم (8) والشكل رقم (5) أن غالبية أفراد العينة هم من فئة سنوات الخبرة (أقل من 3 سنوات) بنسبة 46.9% وبتكرار بلغ (30)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 3 – 5 سنوات) بنسبة 28.1% وبتكرار بلغ (18)، ثم فئة سنوات الخبرة (من 5 – 10 سنوات) بنسبة 15.6% وبتكرار (10)، ثم فئة سنوات الخبرة (أكثر من 15 سنوات) بنسبة 6.3% وبتكرار بلغ (4) وأخيراً فئة سنوات الخبرة (من 10 – 15 سنة) بنسبة 3.1% وبتكرار (2)، وتشير هذه النتائج إلى أن أغلب أفراد عينة البحث هم من ذوي الخبرة الجيدة في مجال العمل.

ثانياً: عرض النتائج المتعلقة بإجابة أسئلة الاستبيان

1- المحور الأول: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب:

الجدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	احصل على الخدمات المناسبة لي ولأسرتي	10	3.78	1.061	75.6%	مرتفع
2	توجد صعوبات واجهت صاحبة المشروع	7	4.05	0.805	81%	مرتفع
3	أرحب باي مشروع يستثمر قدراتي	1	4.69	0.467	93.8%	عالي
4	أقدر صعوبة ظروفي المعيشية	9	3.95	0.744	79%	مرتفع
5	أدرك أنه يجب أن أدى مسؤولياتي اتجاه أسرتي ومجتمعي	3	4.61	0.523	92.2%	عالي
6	أصبح عندي المهارات المناسبة للعمل في أي مجال	4	4.61	0.919	72.2%	مرتفع
7	التمكين يعني الفرص المتساوية للرجال والنساء في المجتمع	8	4.05	0.825	81%	عالي
8	أتعلم كيف أنجز العمل بمهارة وبأقل أخطاء ممكنة	5	4.50	0.535	90%	عالي
9	دعم قدرات المرأة الذاتية يسهم في تنمية المجتمع	2	4.64	0.484	92.8%	عالي
10	التمكين التعليمي "زيادة فرص التعليم المتاحة للنساء ومساواتها بالرجل في هذه الفرص	6	4.41	0.526	88.2%	عالي
	متوسط المحور الأول		4.23	0.352	**84.6%**	عالي



شكل رقم (6) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم (9) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (عالي) على جميع فقرات المحور الأول؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (4.23)، والنسبة المئوية (84.6%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الأول وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

1. أن الفقرة (3) والتي تنص على (أرحب باي مشروع يستثمر قدراتي) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.69)، وبتقدير لفظي (عالي)
2. أن الفقرة (9) والتي تنص على (دعم قدرات المرأة الذاتية يسهم في تنمية المجتمع) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.64)، وبتقدير لفظي (عالي).

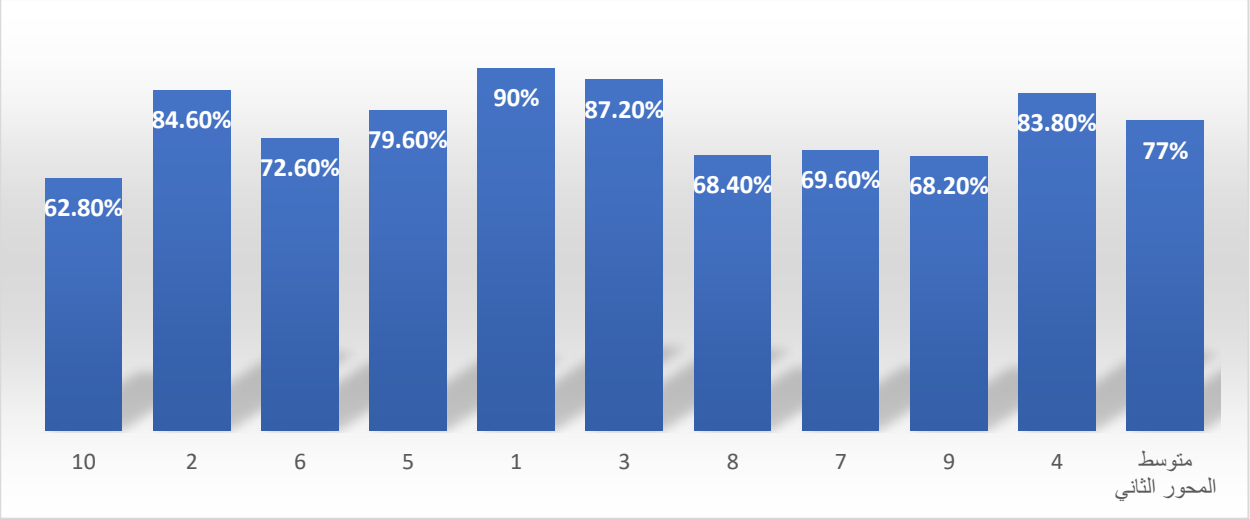
3. أن الفقرة (5) والتي تنص على (أدرك أنه يجب أن أدى مسؤولياتي اتجاه أسرتي ومجتمعي) حصلت على الترتيب(الثالث) بمتوسط حسابي (4.61)، وبتقدير لفظي (عالي).
4. أن الفقرة (6) والتي تنص على (أصبح عندي المهارات المناسبة للعمل في أي مجال) حصلت على الترتيب(الرابع) بمتوسط حسابي (4.61)، وبتقدير لفظي (عالي).
5. أن الفقرة (8) والتي تنص على (يتميز العاملين بمهارات اتصال تسهل التفاهم مع زملائهم) حصلت على الترتيب(الخامس) بمتوسط حسابي (3.97)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
6. أن الفقرة (10) والتي تنص على (التمكين التعليمي "زيادة فرص التعليم المتاحة للنساء ومساواتها بالرجل في هذه الفرص) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (4.41)، وبتقدير لفظي (عالي).
7. أن الفقرتين رقم (2، 7) واللتان تنصان على توجد صعوبات واجهت صاحبة المشروع)، (التمكين يعني الفرص المتساوية للرجال والنساء في المجتمع) حصلتا على الترتيب(السابع) بمتوسط حسابي (4.05). وبتقدير لفظي (مرتفع).
8. أن الفقرة (4) والتي تنص على (أقدر صعوبة ظروفي المعيشية) حصلت على الترتيب(الثامن) بمتوسط حسابي (3.95)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
9. أن الفقرة (1) والتي تنص على (احصل على الخدمات المناسبة لي ولأسرتي) حصلت على الترتيب(التاسع) بمتوسط حسابي (3.78)، وبتقدير لفظي (مرتفع).
10. الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الأول أعلى وأقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الأول نجد أنه بلغ (4.23) وبانحراف معياري (0.352) وبتقدير لفظي (عالي)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب.**

2- المحور الثاني: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب.

الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	المجتمع يساعدني في معرفة حقوقي وواجباتي	10	3.14	0.889	62.8%	متوسط
2	عندي القدرة على التعلم او استكمال تعليمي	2	4.39	0.633	84.6%	مرتفع
3	هناك العديد من الصعوبات التي واجهت صاحبة المشروع فيما يتعلق بفكرة المشروع	6	3.63	0.934	72.6%	مرتفع
4	أطالب بحقوقي المشروعة وأعرف كيف أدافع عنها	5	3.98	0.917	79.6%	مرتفع
5	من واجبي المشاركة في تنمية مجتمعي	1	4.50	0.535	90%	عالي
6	لدي ثقة بأنني قادر على تخطي الظروف المعيشية الصعبة	3	4.36	0.627	87.2%	عالي
7	أستفيد من الخدمات الصحية المتوفرة بالمجتمع	8	3.42	1.066	68.4%	مرتفع
8	يكمن هدف المجتمع في تحقيق تنمية لمشاريع الجميع بشكل كامل بما فيهم المرأة	7	3.48	0.926	69.6%	مرتفع
9	أعرف الجهات التي يمكن أن تساعدني عند الحاجة اليها	9	3.41	0.886	68.2%	مرتفع
10	زيادة وعي المرأة بحقوقها ومطالبتها بهذه الحقوق	4	4.19	0.664	83.8%	مرتفع
	متوسط المحور الثاني		3.85	0.460	77%	مرتفع



شكل رقم (7) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم (10) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثاني؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.85)، والنسبة المئوية (77%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثاني وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

11. أن الفقرة (5) والتي تنص على (من واجبي المشاركة في تنمية مجتمعي) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.50) وبتقدير لفظي (عالي).
12. أن الفقرة (2) والتي تنص على (عندي القدرة على التعلم او استكمال تعليمي) حصلت على الترتيب(الثاني) بمتوسط حسابي (4.39) وبتقدير لفظي (عالي).
13. أن الفقرة رقم (6) والتي تنص على (لدي ثقة بأنني قادر على تخطي الظروف المعيشية الصعبة) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.36) وبتقدير لفظي (عالي).
14. أن الفقرة رقم (10) والتي تنص على (زيادة وعي المرأة بحقوقها ومطالبتها بهذه الحقوق) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (4.19) وبتقدير لفظي (مرتفع).
15. أن الفقرة رقم (4) والتي تنص على (أطالب بحقوقي المشروعة وأعرف كيف أدافع عنها) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.98) وبتقدير لفظي (مرتفع).
16. أن الفقرة رقم (3) والتي تنص على (هناك العديد من الصعوبات التي واجهت صاحبة المشروع فيما يتعلق بفكرة المشروع) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.63) وبتقدير لفظي (مرتفع).

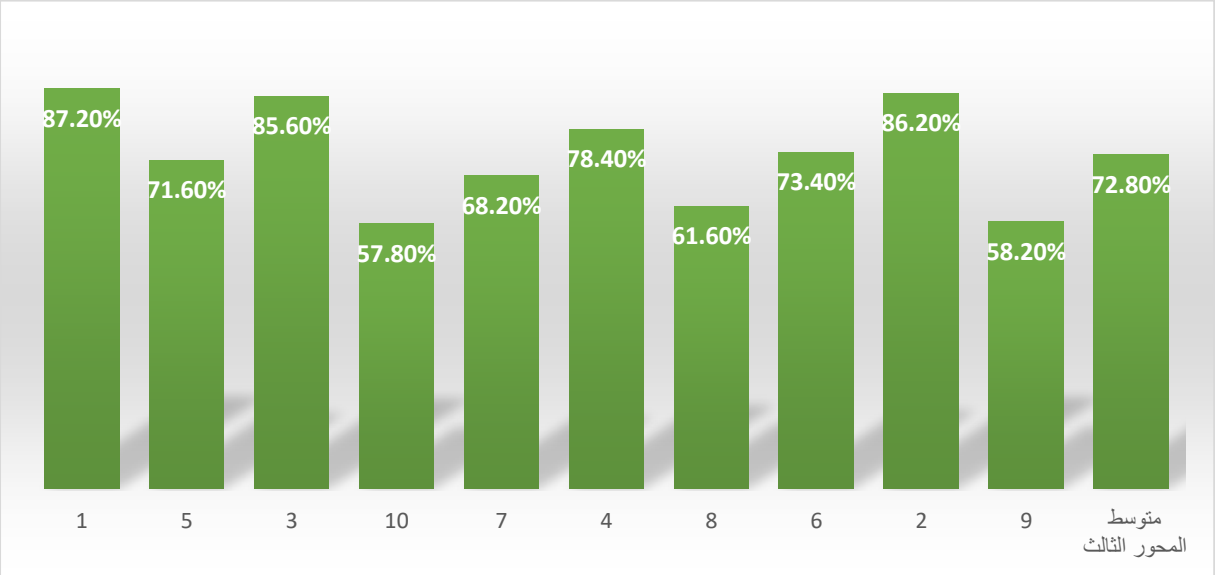
17. أن الفقرة رقم (8) والتي تنص على (يكمن هدف المجتمع في تحقيق تنمية لمشاريع الجميع بشكل كامل بما فيهم المرأة) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (3.48) وبتقدير لفظي (مرتفع).
18. أن الفقرة رقم (7) والتي تنص على (أستفيد من الخدمات الصحية المتوفرة بالمجتمع) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (3.42) وبتقدير لفظي (مرتفع).
19. أن الفقرة رقم (9) والتي تنص على (أعرف الجهات التي يمكن أن تساعدني عند الحاجة اليها) حصلت على الترتيب (التاسع) بمتوسط حسابي (3.41) وبتقدير لفظي (مرتفع).
20. أن الفقرة رقم (1) والتي تنص على (المجتمع يساعدني في معرفة حقوقي وواجباتي) حصلت على الترتيب (العاشر) بمتوسط حسابي (3.14) وبتقدير لفظي (متوسط).
21. الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثاني أقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى عدم وجود تشتت من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثاني نجد أنه بلغ (3.85) وبانحراف معياري (0.460) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما سبق تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب.**

3- المحور الثالث: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب.

الجدول رقم (11) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

رقم الفقرة	الفقرات	الترتيب	المتوسط	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	لدى صاحبة المشروع القدرة على تكوين علاقات جيدة من الاخرين	1	4.36	0.651	87.2%	عالي
2	ظروفي الحياتية تؤثر بالسلب على حالتي النفسية	5	3.58	1.020	71.6%	مرتفع
3	التمكين الذاتي " دعم قدرات المرأة الذاتية	3	4.28	0.701	85.6%	عالي
4	يتم قبول كافة مطالبي دون وجود أي رفض	10	2.89	0.857	57.8%	متوسط
5	أعبر عن مشاعري من سوء الأوضاع التي أعاني منها.	7	3.41	0.849	68.2%	مرتفع
6	أستطيع التعرف على الأسباب الحقيقة لمشكلاتي.	4	3.92	0.674	78.4%	مرتفع
7	هناك العديد من الصعوبات التي واجهت صاحبة المشروع من قبل الاسرة	8	3.08	0.989	61.6%	متوسط
8	احضر دورات تأهيلية وورش عمل لتنمية قدراتي للعمل	6	3.67	0.927	73.4%	مرتفع
9	لدى القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتي	2	4.31	0.710	86.2%	عالي
10	لا أتمكن من التوفيق بين العمل وحاجات الاسرة	9	2.91	0.921	58.2%	متوسط
	متوسط المحور الثالث		3.64	0.422	72.8%	مرتفع



شكل رقم (8) نسبة الموافقة لتقديرات آراء العينة لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (11) أن أفراد العينة وافقت بتقدير لفظي (مرتفع) على جميع فقرات المحور الثالث؛ وبلغ متوسط الاستجابة للفقرات على (3.64)، والنسبة المئوية (72.8%)، وبتحليل كل فقرة من فقرات المحور الثالث وفقاً لأعلى قيم للمتوسط الحسابي، عند تساوي قيم المتوسط للفقرات، مرتبة ترتيباً تنازلياً كما يلي:

22. أن الفقرة (1) والتي تنص على (لدى صاحبة المشروع القدرة على تكوين علاقات جيدة من الاخرين) حصلت على الترتيب (الاول) بمتوسط حسابي (4.36) وبتقدير لفظي (عالي).
23. أن الفقرة (9) والتي تنص على (لدى القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتي) حصلت على الترتيب (الثاني) بمتوسط حسابي (4.31) وبتقدير لفظي (عالي).
24. أن الفقرة (3) والتي تنص على (التمكين الذاتي " دعم قدرات المرأة الذاتية) حصلت على الترتيب (الثالث) بمتوسط حسابي (4.28) وبتقدير لفظي (عالي).
25. أن الفقرة (6) والتي تنص على (أستطيع التعرف على الأسباب الحقيقة لمشكلاتي) حصلت على الترتيب (الرابع) بمتوسط حسابي (3.92) وبتقدير لفظي (مرتفع).
26. أن الفقرة (2) والتي تنص على (ظروفي الحياتية تؤثر بالسلب على حالتي النفسية) حصلت على الترتيب (الخامس) بمتوسط حسابي (3.58) وبتقدير لفظي (مرتفع).
27. أن الفقرة (8) والتي تنص على (احضر دورات تأهيلية وورش عمل لتنمية قدراتي للعمل) حصلت على الترتيب (السادس) بمتوسط حسابي (3.67) وبتقدير لفظي (مرتفع).
28. أن الفقرة (5) والتي تنص على (أعبر عن مشاعري من سوء الأوضاع التي أعاني منها) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (3.08) وبتقدير لفظي (متوسط).
29. أن الفقرة (10) والتي تنص على (لا أتمكن من التوفيق بين العمل وحاجات الاسرة) حصلت على الترتيب (الثامن) بمتوسط حسابي (2.91) وبتقدير لفظي (مرتفع).
30. أن الفقرة (4) والتي تنص على (يتم قبول كافة مطالبي دون وجود أي رفض) حصلت على الترتيب (السابع) بمتوسط حسابي (2.89) وبتقدير لفظي (متوسط).
31. الانحراف المعياري لمتوسط فقرات المحور الثالث أعلى واقل من الواحد الصحيح، مما يشير إلى وجود تشتت بسيط من قبل المبحوث.

وبالنظر إلى متوسط فقرات المحور الثالث نجد أنه بلغ (3.64) وبانحراف معياري (0.422) وبتقدير لفظي (مرتفع)، **وعلى ضوء ما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب.**

ثالثاً: عرض النتائج الإجمالية محاور الدراسة:

الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد العينة لمحاور الدراسة بشكل عام

م	المحاور	الترتيب	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	التقدير اللفظي
1	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب	1	4.23	0.352	64.6%	عالي
2	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب	2	3.85	0.460	77%	مرتفع
3	المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب	3	3.64	0.422	72.8%	مرتفع
	المتوسط العام لجميع المحاور		3.91	0.356	**78.2%**	مرتفع

يتضح من الجدول السابق والمتعلق بـ "**تمكين المرأة اقتصادياً وريادة المشروعات الصغيرة اثناء فترة الحرب**"، أن متوسط محاور الاستبانة ككل بلغ (3.91) وانحراف معياري (0.356)، ودرجة قياس (مرتفع)، حيث حصل المحور الأول: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (4.23) وانحراف معياري (0.352) وتقدير لفظي (عالي)، وحصل المحور الثاني: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي (3.85) وانحراف معياري (0.460) وتقدير لفظي (مرتفع)، وحصل المحور الثالث: المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب على المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي (3.64) وانحراف معياري (0.422) وتقدير لفظي (مرتفع).

ويعزو الباحثات حصول محاور الدراسة بشكل عام على موافقة عينة الدراسة بدرجة قياس (مرتفعة) على أنه يوجد دور للمشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب.

رابعاً: اختبار الفرضيات:

النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (12) يبين نتائج لاختبار المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد كافية لتمكين المرأة اقتصادياً في اليمن	64	4.15960	4.0313	61.986	63	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الأولى موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية: لا توجد علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (13) يبين نتائج لاختبار المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب	64	4.143	3.01632	37.542	63	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثانية موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب وتم قبول الفرض

البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب.

النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة: لا توجد علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب وتم التحقق من صحة الفرضية من خلال الجدول التالي:

جدول (14) يبين نتائج لاختبار المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب.

المحور	الرقم	المتوسط الحسابي	الفرق في المتوسط	قيمة T	درجات الحرية	مستوى الدلالة
لا توجد علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب	64	4.342	4.44224	44.119	63	0.000

الجدول أعلاه يوضح نتائج اختبار T إذا كان قيمة T للفرضية الثالثة موجبة ومستوى الدلالة اقل من مستوى الثقة (a=0.05) وفقاً لقاعدة القرار فان نرفض الفرضية الصفرية التي تنص على انه لا توجد علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب وتم قبول الفرض البديل الذي ينص على انه توجد علاقة بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب.

النتائج والتوصيات

من خلال دراستنا لهذا الموضوع حاول الباحثات معالجة اشكالية البحث التي تدور حول تمكين المرأة اقتصادياً وريادة المشروعات الصغيرة اثناء فترة الحرب، فقد تم التوصل من خلال الإطار النظري والدراسات السابقة إلى بعض النتائج التي يمكن تلخيصها فيما يلي:-

أولاً: النتائج

1. تكثيف الحملات التوعوية الموجهة للمجتمع المحلي بأهمية الالتحاق بالمشاريع مع التركيز على اتباع الطرق الصحيحة، إضافة إلى وسائل الإعلام والطرق الأخرى، لأنها تسهل التحاق النساء في المشروع، وبالتالي استفادتهن وتحقيق اكتفاء ذاتي.
2. تفضيل صاحبات المشاريع تعيين العمالة المحلية، وذلك لسهولة التواصل مع أفراد المجتمع، والتزامهم بالعقود والتقاليد،
3. تدني نسبة مشاركة المواطنات العامات في القطاعات المهنية والفينة مقارنة بالوظائف الإدارية، فما زالت فرص التعليم التقني والمهني محدودة بالنسبة للإناث.
4. تهتم وتركز المشاريع بشكل كبير على تحقيق استفادة لجميع الأطراف.
5. عدم وجود أنظمة وبيئة داعمة لعمل المرأة تراعي دورها الإنجابي في ظل عدم تكامل وتبادل الأدوار بين الرجل والمرأة داخل الأسرة، مثل توفير الحضانات داخل أماكن العمل، وتوفير المواصلات، وعدد ساعات العمل.

ولخص البحث إلى عدد من النتائج بناءً على نتائج التحليل الاحصائي للبيانات التي شملها البحث فيما يلي أهم تلك الاستنتاجات:

6. وافقت العينة في المحور الأول: أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب، بمتوسط حسابي (3.47) وبانحراف معياري (0.814) وبتقدير لفظي (مرتفع).

1. يتوفر لدى المرأة اليمنية القدرة والاستعداد بالترحيب باي مشروع يستثمر قدراتها.
2. أن اعطى المجتمع للمرأة الفرصة ودعم قدراتها الذاتية يسهم في تنمية المجتمع.

3. وافقت العينة في المحور الثاني: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب، بمتوسط حسابي (3.85) وبانحراف معياري (0.460) وبتقدير لفظي (مرتفع).

4. أن المرأة اليمنية تستشعر أهميتها الكبيرة بالمشاركة في تنمية مجتمعها.
5. أن على المرأة التعلم او استكمال تعليمها وهذا ما اتفق عليه الجميع من عينة البحث.
6. وافقت العينة في المحور الثالث: أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب، بمتوسط حسابي (3.64) وبانحراف معياري (0.422) وبتقدير لفظي (مرتفع).
7. أن العلاقات العامة تمثل ركن أساسي ومهم في تأسيس المشروع واستمراره.
8. أن تدريب العاملين على التقنيات والأجهزة والمعدات الحديثة يبسط إجراءات العمل.

ثانياً: التوصيات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، توصي الدراسة بالآتي:

1. لتحويل التبني الرسمي لقضايا المرأة والنوع الاجتماعي إلى إستراتيجية قابلة للتنفيذ في الواقع، لابد من ربطه (تدريجيا) بإجراءات عملية تمس مباشرة عملية التمويل التنموي، بحيث يتجسد منظور النوع الاجتماعي، عبر الموازنة الحكومية قبل غيرها من الجهات ذات العلاقة. وهذا يعني التخصيص المسبق للاعتمادات اللازمة لتنفيذ مشروعات موجهة سلفا للتمكين الاقتصادي للمرأة..
2. التزام الجهات المعنية (حكومية، غير حكومية، ومانحين) وبدرجة أساسية القطاع الخاص المحلي، بتبني ودعم المشاريع المستهدفة تحديدا نساء الريف الفقيرات، وبالذات اللاتي يعلن أسرا معيشية، مع التركيز على المشاريع الصناعية الصغيرة المعتمدة على المنتجات الزراعية، نباتية وحيوانية.
3. الاهتمام بمشاريع داعمة لجهود النساء المطالبة بـ: تعديل أو تفعيل التشريعات والممارسات الإدارية المتعلقة بالعمل، الترقي الوظيفي والمشاركة في صنع القرار، الحصول على الضمانات والتأمينات الاجتماعية والصحية المتساوية، وكل ما يؤمن التعامل اللاتمييزي في شغل الوظائف والمهن وفي الأجور والتقاعد.
4. عمل نشرات توعوية عن أهمية عدم المرأة في الجانب المهني.

المراجع العربية

- البرغثي، ونيس محمد أحمد، 2014، معوقات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في ليبيا ومقترحات علاجها، رسالة ماجستير، كمية الاقتصاد، جامعة بنغازي.
- الزين منصوري، اليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005-2006.
- النسور، إياد عبدالفتاح، 2009، قياس كفاءة التمويل الحكومي الموجه نحو تنمية المشروعات الصغيرة في الأردن، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجمد16، العدد3.
- ايمن الشنطي، عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007.
- أبو ناجي، كفاح هشام، 2014، الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الممولة من قبل وزارة الاقتصاد الوطني، رسالة ماجستير، كمية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة.
- أشرف محمد الدوابة، إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مجلة البحوث الإدارية، اكاديمية السادات للعلوم الادرية، العدد الرابع، القاهرة، أكتوبر 2006.
- بدر الدين عبدالرحيم، التمويل المصرفي لصغار المنتجين ومشكلة الفقر، وقفة اخرى، والمنتدى المصرفي السادس عشر، معهد الدراسات المصرفية، الخرطوم: 1996م.
- تمام، أسميان يعيش، 2015، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية: دراسة حالة بنك البركة الجزائري وكالة بسكرة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيصر.
- توفيق عبدالرحيم يوسف، إدارة الاعمال التجارية الصغيرة، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2002.
- حداد، مناور، 2006، دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17و18 أبريل، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف.
- رابح خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، أتراك للطباعة والنشر، مصر، 2008.
- رابح خوني، رقبة حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، 2008.
- رشاد العصار واخرون، الإدارة والتحيل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة ،1عمان، ،2000ص .6
- رغيب، مليكه، 2005، أهمية دور قروض الإيجار في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد5.
- زوبير عياش، سعاد قوفي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين إشكالية التنمية الاقتصادية ومتطلبات النهوض، الملتقى الدولي حول: واقع آفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.
- سردوك، صالح الدين، 2013، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الاقتصاد الوطني: دراسة إحصائية 2002-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية، جامعة قاصدي مرباح.
- سعيدة قاسم شاوش، لمياء قاسم شاوش، المقاولة والتمويل، الندوة الدولية حول: المقاولة والابداع في الدول النامية، جامعة خميس مليانة، عين الدفلي، الجزائر، 2007.

- سلمان، كاظم خماط، 2013، المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها في النمو الاقتصادي في العراق، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد3، العدد5.
- سمير سحنون، شعيب بونوة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر، الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر. 2006.
- شهيناز كشرود، عمر مرزوقي، التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية، الجزائر: مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست- معهد الحقوق والعلوم السياسية، العدد (19)، يناير 2019م.
- طارق الحاج، مبادى التمويل، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،
- عباس حسن منوفلي، الاستثمار في السودان، عوامله ومجالاته وبتركيز على الاستثمارات الصغيرة لاستغلال الموارد الوطنية لتحقيق التنمية المتوازنة، الآمن الغذائي، الاكتفاء الذاتي، التصدير، شركة مطابع نجد التجارية، الرياض: 1411هـ - 1990م.
- عبد الله، الصادق محمد بلقاسم، 2016، الإشكاليات والمعوقات التي تحد من مساهمة المصارف التجارية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة: دراسة ميدانية من داخل مصرف الجمهورية بمدينة طرابلس، مجلة آفاق اقتصادية، العدد3.
- عبدالحكيم كراجة واخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- عثمان لخلف، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها- حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة (، جامعة الجزائر، الجزائر، 3003-2004.
- غول فرحات، الوجيز في اقتصاد المؤسسة، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2000.
- مكتب العمل الدولي، ألفباء حقوق المرأة العاملة والمساواة بين الجنسين، جنيف: مطبوعات منظمة العمل الدولية، 2012، صـ49 – 50.
- منيرة سلامي، المرأة وإشكالية التمكين الاقتصادي في الجزائر، الجزائر: المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، العدد (5)، ديسمبر 2016م.
- نوف نشمي حسن، تحديات تمكين المرأة الكويتية في ضوء التغيرات السياسية الحالية، (فلسطين: مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز القومي للبحوث- غزة، المجلد (1)، العدد (3)، سبتمبر 2017م)، صـ72.
- هيثم محمد الزغبي، الإدارة والتحليل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.
- ياسين بوناب، دور النظام التمويلي الإسلامي في تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الدورة التدريبية الدولية حول: تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2003.
- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر، جانفي 2005.

المراجع الأجنبية

Women’s Economic Empowerment, 2000.

الملاحق

الجمهورية اليمنية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة المستقبل

كلية العلوم الإدارية والمالية

قسم إدارة الاعمال

(دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحروب)

الأخ/ الأخت المحترم/ المحترمة

تحية طيبة وبعد..

تهديكم الباحثات خالص تحياتهم ويضعون بين ايديكم هذا الاستبيان الذي أعد بهدف الحصول على البيانات المتعلقة بالجانب الميداني لاستكمال متطلبات البحث.

ولأهمية الدراسة تأمل الباحثات تعاونكم في الاجابة على اسئلة الاستبيان بموضوعية وحيادية مع توخي الدقة حيث ان مساهمتكم في تقديم الاجابة على جميع الاسئلة هو اساس لنجاح البحث والوصول الى النتائج المفيدة.

وقد صمم هذا الاستبيان بغرض الحصول على معلومات كافية للتعرف على دور المشاريع الصغيرة في تمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحروب والوصول الى قرارات ناجحة بشكل كبير وذلك من خلال دراسة وتحليل إجاباتكم على أسئلة الاستبيان.

مع التأكد من ان هذه البيانات سوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط. ونؤكد ان البيانات التي ستقدمونها ستحاط بالسرية التامة.

ونتمنى تعاونكم والاجابة عن الموضوع بعناية والاهتمام الكامل

شاكرين حسن تعاونكم سلفاً

وخالص الشكر والتقدير

اعداد:-

بشرى حسن عبدالله القربي

خولة جابر مصلح الرداعي

فاطمة عبدالتواب راجح القدسي

زكية أحمد ناصر المصعبي

علياء عمر هاشم صدقه

القسم الاول:- الرجاء الاجابة عن الاسئلة الاتية بوضع علامة(✓)على الاجابة المناسبة في ☐

1-الجنس:- ذكر ☐ أنثى ☐

2-العمر:-أقل من 30 سنة ☐ من 31 الى 40 ☐

من 41 الى 50 ☐ أكثر من 50 ☐

3-المركز الوظيفي

مدير/ة اداري ☐

مدير/ة تنفيذي ☐

رئيس/ة قسم ☐

متطوع/ة ☐

علاقات عامة ☐

اخرى ☐ أذكرها.....

4-المؤهل العلمي:-دبلوم متوسط ☐ بكالوريوس ☐ ماجيستر ☐ دكتوراه ☐

5-عدد سنوات الخبرة:-

أقل من 3 سنوات ☐

من 3-5 سنوات ☐

من 5-10 سنوات ☐

من 10-15 سنة ☐

أكثر من 15 سنة ☐

المحور الاول:- المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة اقتصادياً اثناء فترة الحرب.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- احصل على الخدمات المناسبة لي ولأسرتي					
2- توجد صعوبات واجهت صاحبة المشروع					
3-أرحب باي مشروع يستثمر قدراتي					
4- أقدر صعوبة ظروفي المعيشية					
5- أدرك أنه يجب أن أدى مسؤولياتي اتجاه أسرتي ومجتمعي					
6- أصبح عندي المهارات المناسبة للعمل في أي مجال					
7- التمكين يعني الفرص المتساوية للرجال والنساء في المجتمع					
8- أتعلم كيف أنجز العمل بمهارة وبأقل أخطاء ممكنة					
9- دعم قدرات المرأة الذاتية يسهم في تنمية المجتمع					
10- التمكين التعليمي "زيادة فرص التعليم المتاحة للنساء ومساواتها بالرجل في هذه الفرص					

المحور الثاني:- المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها الاجتماعية اثناء فترة الحرب.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- المجتمع يساعدني في معرفة حقوقي وواجباتي					
2- عندي القدرة على التعلم او استكمال تعليمي					
3- هناك العديد من الصعوبات التي واجهت صاحبة المشروع فيما يتعلق بفكرة المشروع					
4- أطالب بحقوقي المشروعة وأعرف كيف أدافع عنها					
5- من واجبي المشاركة في تنمية مجتمعي					
6- لدي ثقة بأنني قادر على تخطي الظروف المعيشية الصعبة					
7- أستفيد من الخدمات الصحية المتوفرة بالمجتمع					
8- يكمن هدف المجتمع في تحقيق تنمية لمشاريع الجميع بشكل كامل بما فيهم المرأة					
9- أعرف الجهات التي يمكن أن تساعدني عند الحاجة اليها					
10- زيادة وعي المرأة بحقوقها ومطالبتها بهذه الحقوق					

المحور الثالث:- المشاريع الصغيرة وتمكين المرأة من حقوقها نفسياً اثناء فترة الحرب.

البيان	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1- لدى صاحبة المشروع القدرة على تكوين علاقات جيدة من الاخرين					
2- ظروفي الحياتية تؤثر بالسلب على حالتي النفسية					
3- التمكين الذاتي " دعم قدرات المرأة الذاتية					
4- يتم قبول كافة مطالبي دون وجود أي رفض					
5- أعبر عن مشاعري من سوء الأوضاع التي أعاني منها.					
6- استطيع التعرف على الأسباب الحقيقة لمشكلاتي.					
7- هناك العديد من الصعوبات التي واجهت صاحبة المشروع من قبل الاسرة					
8- احضر دورات تأهيلية وورش عمل لتنمية قدراتي للعمل					
9- لدى القدرة على اتخاذ القرارات المتعلقة بحياتي					
10- لا أتمكن من التوفيق بين العمل وحاجات الاسرة					